مخطوطة

شرح الكافية

المؤلف

أحمد بن عمر الهندي (الدولت ابادي)

GAZI HUSREV-BEGOVA BIBLIOTEKA
THE GAZI HUSREV-BEY LIBRARY

R= 2700

GAZI HUSREV-BEGOVA BIBLIOTEKA
KATALOG ORIJENTALNIH RUKOPISA
MIKROFILM

Datum obrade

Film br. 2

Podaci o djelu - About Title

Kat. br. 4069

Signatura / Signature 2700

Tema Gramatika

Naslov -Title شرح الكافية

◆ ŠARḤ AL-KĀFIYA

Podaci o autoru - About Author

Ime /Name شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولتآبادي الهندي

◆ Šihābuddīn Aḥmad b. ʻUmar ad-Dawānī ad-Dawlatābādī al-Hindī.

Poznat kao
Well-known as ◆

Datum smrti / Date of death 849 / 1445

Podaci o prepisu -About rewriting

Prepisivač
Rewriter ◆

Mjesto prepisa / Place of transcription

Datum prepisa / Date of transcription /

Podaci o Rukopisu- About manuscript

Dimenzije / Format 187 x 130 Dimenzije teksta 120 x 70

Zadnji vlasnik Broj listova / no. of sheets 190

Jezik / Language Arapski Vrsta pisma / Type of writing Nasḫ-taʻlīq

Način nabavke Vakuf Gazi Husrev-begove biblioteke (stari pečat na više mjesta u rukopisu).

تواریخ طبری

فی سمرقند اول تاریخ طبری

ماکسکیبیج یا ضبط

ربیع الاول نہایت اوتوز تبی کون

۱۲۶۵ھ یوسو عمر عثمان

واس دیتہ تو ا ربیع الاول

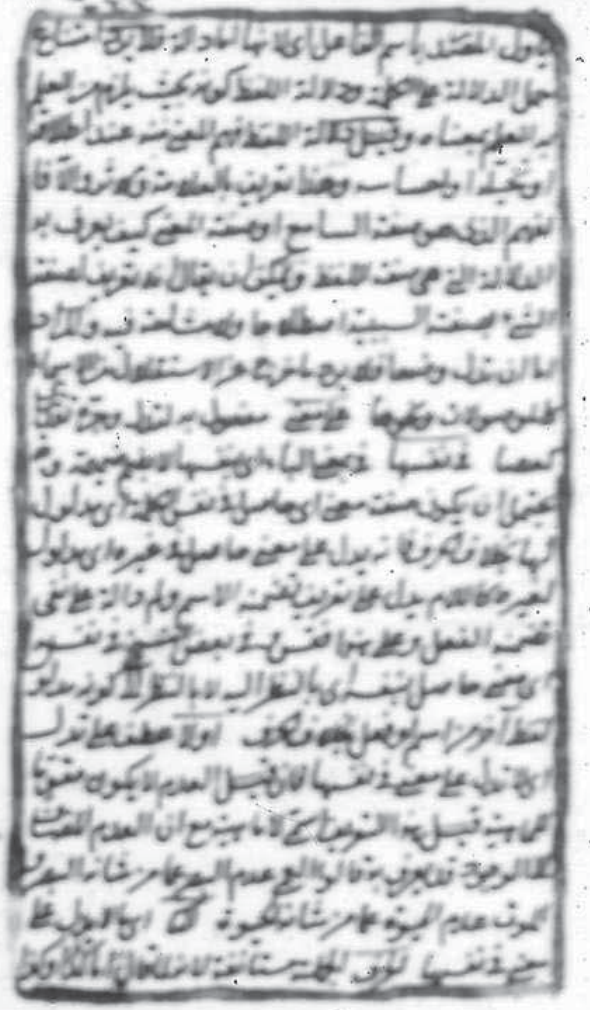

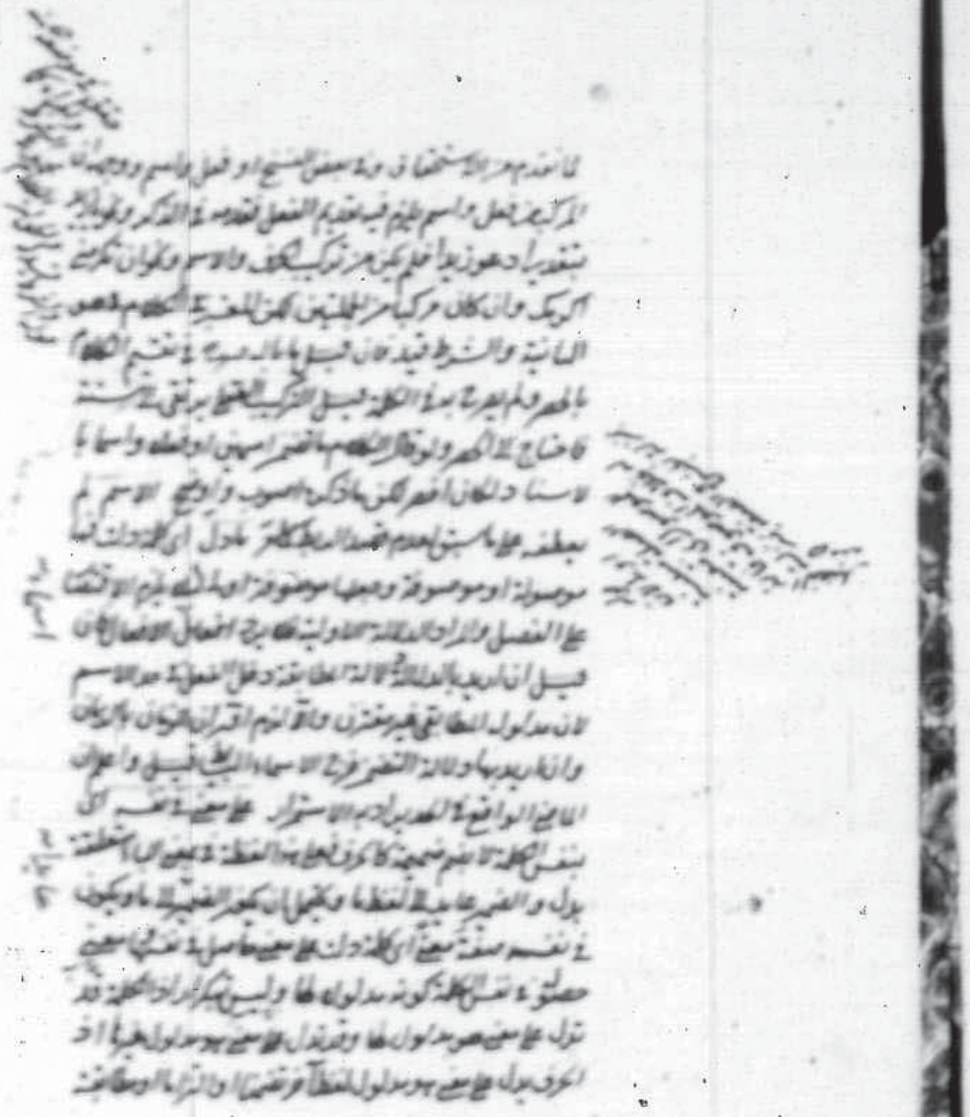

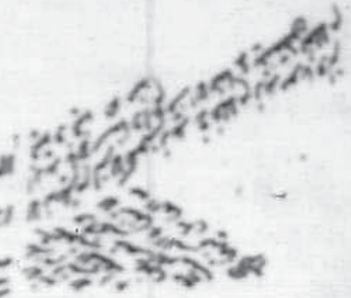

الرفع والفاعلية القوة والباء مصدرية اى كونه فاعلا
حقيقة او حكما او نسبة اى الفعلية المنسوبة وهى البداءة
كونه مسندا اليه وذا الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وذا ضرب
بابا له كونه جزءا ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثالثة
او باجنبية منتفيتين عنه سماعا والفعل يقتصر على احدهما كونه بابا
من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون سببا بالتأويل
وكونه جزءا ثانيا غير مستقيم بان الوجود مقيد بنحو هذا الظرف
ما ذكرنا المطلوبان كما لا يخفى وكذا القول فاسما ولا انه كون
مسندا اليه واقعا بعد ما ومنتفيين عنه كليهما فخرج الثالث لئلا يلزم
انها كونه جزءا ثانيا بعد احدهما لا سماء فاعرف والنصب
علم المفعولية لتناسب الف المنقلبة عن المنقلبة عن الباء فيها
اليه مصدر اى كونه مفعولا حقيقة او حكما او نسبة اى
المفعولية المنسوبة الى المفعول وهى الفضلات كلها فضلة
كالمفاعيل وذا اسم لا وذا خبرها كان بها ولا كونه واقعا
بعد ما لا يتم بالمذكور ويجر علم الاضافة لتناسب الكسرة الف
الياء المتوسط ولم يبق علم الاضافة لان الاضافة مصدر
بنفسها فلا حاجة لاجعلها مصدرا ثانيا لان الياء والتاء
ولا تدخلان المعنى بل لمعنيات كالتربية والتصغير فاعرف والف
الياء والهاء زائدة بالالحاق والاضافة اى مزيدا كونه مسندا او
صورة كما في نحو ضرب زيد وضارب زيد وشبههما والفاعل

الفاعل اى عامل الاسم والعامل المطلق سواء وجب كونه
آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص وفيما سيأتي المطلق
الوجه المخصوص وذا نحو يا زيد وفعلا ما وان اريد
وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول عدم تقدم
العامل المعنوي حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من
المقتضي بابا مذكورا آخر الكلمة ويجر عامل الفعل و
اجب بما اراد به وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي
او الشبه التام بالاسم ما به يقوم اى عامل يحصل
قيامه وباستغنائه واعلم انه ان اريد به السبب
البعيد فلا يرد لان الاسناد لا يسبب على شرط
او لانه سبب قريب فيه وتقديم الجار والمجرور للاهتمام
وحمله على الحصر غير محتاج اليه الحد الصحيح للمقتضي
للاعراب هي الفاعلية والمفعولية والاضافة فاكرم
في ضرب زيد فانه يقوم به فاعلية زيد وكما في ضرب
زيدا فانه يقوم به مفعولية زيد وكما في مررت
بزيد فانه يقوم بها الاضافة الى زيد وقد عرفت بمعنى
الفاعلية والمفعولية فلك ان تجعله عامل المبتدأ اعني
التجرد للاسناد به يقوم فاعلية وهو كونه مسندا اليه
لانه لو لم يكن مجردا لتعلقت به العوامل اللفظية فيخرج فيه
ما يقتضيه لا الفاعلية البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد

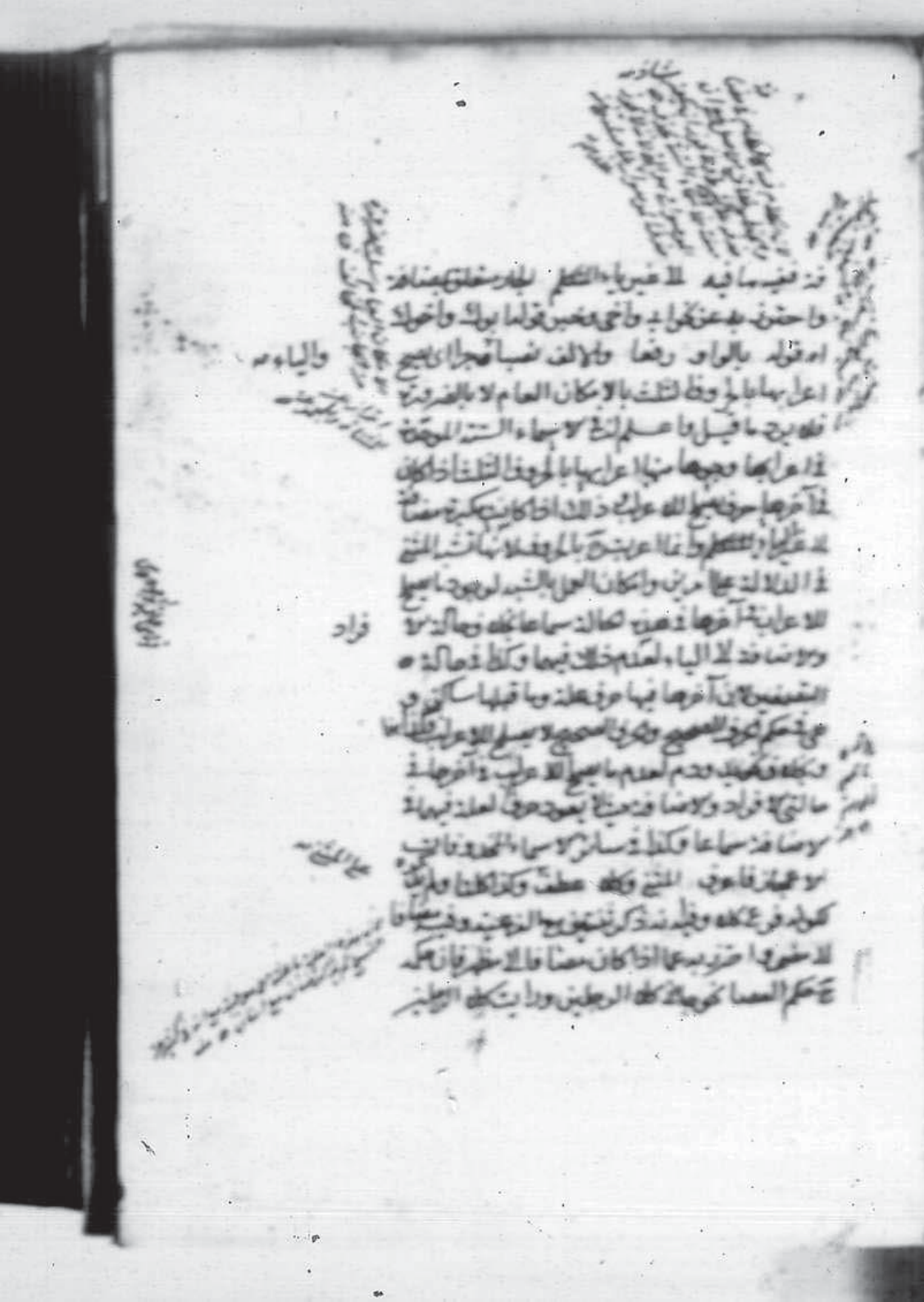

وربت بكلا الرجلين واثنان وكذا اثنتان وثنتان
واما كان حكمها حكم المثنى لشبهها به في لفظ الواو في الاولى
والياء وبعض الدلالة على شيئين بالالف رفعا والياء
نصبا وجرا انما جعل اعرابا للمثنى والمجموع بالواو في الاثنى
في آخرها حرفا دالا على التثنية والجمع فاستتبع اعرابها
لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالواو في لفظا وكلا هما
خلف في الاصل لكن الاعراب بالواو لفظا اولى لانه اظهر في
الدلالة من المقدر وان كان بحركة ولا مانع منه بخلاف
عصا حيث يلزم فيه توالي السنين او التقاء الساكنين
تقديرا بحركة ان قيل وانما جعلوه بالالف وبعده آخر
كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية فاخرجا هما
عن التراد وتخصيص كل منهما بمعنى وجعلا اختلافهما
اختلافا في الاعراب قيل انما جعل اعرابها بالواو وفرقنا
بينها وبين ياء اعراب النصب فان لغة الضم والكسر
والكسر اشيع فوقع فيه ليس فيقلا حرف يصلح للاعراب
وقيل انما جعل اعراب التثنية بالواو لانها متعلقة بواحد
واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها ما هو منعلقة به
وحمل الجمع عليه لانه مبني على الواحد فيها اخاعرفت
ذلك فاعلم ان الصالحة للاعراب تلك فاعلى لا بد للتثنية
لفظها وكثرة التثنية اولا بد في الفعل غير التثنية او

ولو فرق آخر ضميرها وسيوها والواو الجمع لتقلها وقلة
فيهما اولان مخرجهما جمع الشفتين اولانها ضمير الجمع في
الفعل ولو فرق آخر جمعوا فاعدوا الى الترفيه فيها والجمع
محالان لكل منهما فاشتركتا الياء بالغيرة وفرق بين
التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوقوعه قبل
الالف وكسر الجمع لوقوع الياء وجمع بالنون عوضا عن
حركة الواحد وضمت نونها حركة الاعراب وهو ضعيف
غير تنوين وحرف الاعراب اعراب الحق الاعراب وهو
فلا يرد ما ورد من تكرار العوض فلما اعرابها بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعلوا اعراب كلا مثل التثنية لانه موضوع للفظ
المعنى فجعلوا الاعراب بين ذينك المتحالين فاعربوه بالحركة با
عتبار معنى التثنية وحال الاضافة للظهور واعربوه
بالحركة المقدرة باعتبار لفظه وحال الاضافة
للظهور ولم يجعل مناسبا بين الضمير والمعنى وقفا و
بينه وبين الاعراب بالحركة التي هي الاصل
الضمير تاكيد الضمير المتصل على ما سبق جمع المذكر
السالم عوض جمع الحركة السالم صفة جمع اي جمع المذكر
السالم وانما عبر بصيغة المفعول من باب حذف المعطوف والواو
صيغة جمع المذكر فلا يرد كونه بين وبين وغير مرجوع

فلا تمنع كتقديره وقيل ان اضافة غلامي كذلك قيل لا اضافة
كما قالوا جزء العلة والحكم لا بعضها عليه وقيل غلامي ليس
بجيد ولا مبني لتوسطها فرع بالاشراح والاعراب الباء من
صفات لا آخر والكواب توسط لا آخرا بوجب انتفاء الاعراب و
البناء عن اللفظ وان اوجب انتفاء سماه آخر الموسط فالنون
يكون غير معرب لا بعض لفظ او استقل كقاض عطف على
تعدد ان يسوى بستقل لفظا اعرابا استقلا استقلال
لفظا عرب قاض وهو مستقل قاض رفعا ووجد قاض حال
وقت رفع العامل وجرها وحال رفع العامل وجره وانما
يقدران لتقلها على الياء بخلاف النصب يظهر فتحة نحو
جاءني قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا وكقوله رفع او جب
عطف على كقاض هذا انه خبر مبتدأ او صفة محذوف وقاض
جر عطف على قاض وكجر للتقدير وكقوله سلمى وليس كجر الاولا
للتنبيه والتنبيه الاول لاستقلال والثاني لعدم استقلاله
سالما بالواو والنون عوضا فالياء للكل مسلمي اصله مسلمو
ابدلت الواو ياء وادغمت الياء مكسور رفعا قوله وحال
اي وقت رفع العامل او حال رفع العامل وانما نصب جرا
كاعرابه لفظي لا شك ان لفظ لا عرابه مسلمي بعد لا عطف
حرف استدراك او قبله مستقل لكن المؤنثة السالمة عطف بعد
لا عطف مفرد وهو مسلمي ما قبله من الاستقلال لان اعرابه با

بالواو والنون بوجب تقديرا بخلاف وصف فانه اعرابه بالحركة وتقدير
يوجب بدال الكسرة لا الاسكان وتقدير الحركة والفتح بدلا
نيابة عنه وغيره اي بعد الذكور او بعد ما تقدر الاستقلال غير
المتصرف كان فوق ذكره قبل وقصدنا الآن توضيحه قيل بعد
وتوضيح المتقدم بيان ان الحكم باعتراض الجر والتنوين بتوقف
على منع الصرف فلو منع الصرف بما يزيل الجر والتنوين بتوقف
عدم الجر والتنوين بما يوجب الاستقلال للدور واجيب بان
ما ذكر موصوف غير قول غير المتصرف وغيره وان لم يتوقف لا
صار فلا اقول التخصيص لم يمنع توقيف غيره فلا كون
مع موصولة ويجوز ان تكون موصولة بتدا مستقدم الخبر او
خبر اي قبل بتقرير غير لاشتهاره بخلاف المقيد بقوله
علتان لان العمل به وبتدا مقدم الخبر والجملة صلة او صفة و
المراد به جزء علة او علتان ناقصتان تقدم الكلام فيه وقيله
يلزم تعريف الشيء بما يساويه لان منع الصرف متعلق المتصرف
وانما يلزم في العلتان التركيبية وفيه وانما منع العلة
الواضح الصرف لان الاسم المتمكن وجد فيه علة واحدة مثل
بناء المتمكن وهو عدم الانصراف والاصل وهو الانصراف ليجوز
الاصل على نقيضه فاذا انضم اليه علة اخرى تمنع جانب
الفعل فيمنع الاسم الصرف يرد على هذا الحد هذا وسلم
وسلمت وعلى الوجه فلا يلزم تعريف شيء بما يساويه

لتمام الوصف الزائد فكان بعض الزيادة فيه الشائع فصار
مبتدأ يجوز وصفه لانتقاله شرط التقدم والجملة خبره
وزيد لوجود الزيادة وهو مبتدأ وسقوط الخواص
وماء وجود اسما قريبا يعني للجزء منع كل واحد منهما
ان يسمى به مذكرا اي بالمؤنث المعنوي لان الفقير
نابته الى تاء تأنيث ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف
ثابت الجميع نحو كلاب حيث انك تقول في الجامد
وبنفس اللفظ فلا يحتاج وبخلاف رباب لم انه
منقول عن رباب علم بمعنى سحاب الاجزاء الرجل
الاكان في الاصل مذكرا بمعنى سحاب فشرط الزيادة
في الشائع ليكون الوصف الزائد في حكم تاء التأنيث
والجنس بجزء لا وسط الذي هو في حكم الزيادة
عرفي حكم تاء التأنيث كالوصف في نحو حمراء حيث
حمل الذكر على المؤنث كحائض خلافا لصيبويه لان اجتماع
تاء التأنيث بعيد فقدم على الوجه منع لعدم
الزيادة وفوات التأنيث لفظا ومعنى وحكما
وعوض على الوجه منع لوجود الزيادة التي في حكم
تاء التأنيث الوصف اي التوصيف او العلمية الموصوفة
او الموصوفة شرطا او شرط تأثير الوصف في منع
الصرف ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم

العلم وهو جنس المبتدأ الثاني وهو شرطها والجملة
خبر المبتدأ الاول وهو الوصف والوصف الوصف
شرطها على ما كان في الوصف شرطا كونها علما
وانت علمت ان الوصف ليست بسبب والتوصيف
بسبب علم فلا يستقيم الكلام الوجيز وانما جعل
الوصف سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض اذ ذهبت التوصيف على التكبير
اولى من ذهبت العلمية ويجري في قوله علمية
مؤنثة لفظي اصطلاحي جنس اخرج الفعل وجملة
العلمية انها لا تكون بالاقرار او بالاشهار كما لفظ
مبتدأ مناف لازم منع الصرف وهو التركيب و
المنافي في كلام مناف العدم واذ كان بالقوم ولا
صائغ كان مؤنثا في الوصف او في حكمه وليس فليس
الاول في منع الصرف فيدخل في وضع
فارسي لا العلمية الجزء اذ كون الكلمة غير اجزاء
العربية او ما هو في حكم غير العرب شرطها في منع الصرف
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في الغلبة
الجنسية حقيقة كابراهيم او حكما بان يجعل علما بعد
النقل فيها الصرف كما كان في الجزء جنسا
كونه اسما للجبل ثم سمي به احد دون قوله تاسع

لجوزة قرأته قبل ان يتعرض في الوجه فكأنه كان على
في الجيم واما جعلها شرطا كيلا تتعرض فيها منوا تقر
تقرفات كلامهم من ادخال الالف واللام والتنوين و
فيها فتغيرا لاسماء العربية فلا نعتبر فيها وان
وجدت العلة بعد فقد خلاف ما ذكان علة
الجيم فانها تمنع الصرف كما منعت في العرب فيل الجوز
الجز والعلة وحدها لا وسط او زيادة ع الثلثة
او لا ثلثة احرف لئلا يجاوز الجمع اقل السبب
وهو عطف شيء فوقه ان يكون جزء احرف الا وسط و
الزيادة في الجز شرط الثاني يجوز في الثاني شرط
العلم فوجود الزيادة في الثاني تقدير واجب فمنع
منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو اختيار السعد وعند
غيره لوجود شبهه وجه وفي ذكر تجليب الشرط الثاني
وتلك تجنب الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقال
منع وفرند منصرف وشنو وابراهيم منع ذلك
تلك بالدليل لوكون منع الجمع وجبان من العلم
اسماء الاجناس العامة والعرف الخاص قلت قلك
صاحب التواعد الدليل في الجز الثقل وهو الجمع
الفظ على الة الجمع و شنو اسم فلم تجز الا وسط
وابراهيم للزيادة منع كواحدها اعلم ان اسماء

اسماء جميع الانبياء منع من العرف الاسنة
محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية وهو
واوطن لحقتها وقيل اسماء هود كنوح ان سيويه قرأ
سعد وسلوم من بني تميم الذين سمى وشعر اسمعيل وكان
قبل ذلك فليس عرفيا وهود قبل قاموس وكان نوح
الجمع لتعريفه الى شرط فيه مقام السبب بها صيغة
منتهى الجموع وهي الصيغة التي فيها بعد الف الجمع حرفان
اوسطها ساكن كمساجد ومنابر او زيادة
كذلك الوسطى لا التي مع وقافي لا يجمع جمع تكسير
مرة اخرى ويجوز ان يجمع جميع السلامة نحو صواحب
ولا اشتقت لتكون صيغة لازمة ممنوعة من
التكبير والتصغير جلوز والى منتهى الجموع من غلق
المصدرة التاسع قبل اشتقاقهم صيغة منتهى الجموع الله
من اشتقاقهم الشفيعة الاحاد حيث يرد عليه
نحو الكلب والجمل واجيب بان نحو الكلب والجمل
وان عدم اشتقاقهما في الاحاد صورة الا انهما بالنظر
الى جنس التكبير والتصغير لم يصدق عليهما عدم
التغير في الاحاد من كل وجه بخلاف هاء لانها لو
اسقطت هاء التانيث علامة التانيث كذلك
فانه علامة كواحد والجوابية فيه خلاف فوق جنة

عنها التنوين فيلزم حذفها وفي الجر وجوبا وعوضها
فتولت الفتحة الواقعة في موضع الجر بقوله الجر
في الاستثناء فاسكنت الباء وحذفت وعوض
عنها التنوين وقيل هو في التنوين بناء على تركيبه
وحذف الباء للتركيب وعدهم بقي الفتحة
في الجر نظرا الى صورة الفتح نحو بقول الشاعر
الوزن في وكان عبد حق حول موالينا والمعنى
موالي لان اعين الحق الاضافة وهو الفتح
جيز والحق والبين واردع خلاف القياس او
تحمل على وجه اخر التركيب او جعل كل من كل
واحدة بوجه وقيل احد الجزئين فلا نقض
ويجري عليهما شرعا العلة لوجوب التركيب
ويحقق السبب الثاني وان لا يكون اضافة
لان التركيب لا يخرج الاسم عن حكم الحرف
فكيف يؤثر في منعه والاسناد لان التركيب
الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب
بناء المركب فلا يوجب منع الصرف للوزن
والاعراب الثاني له وشرط عدم كون الثاني
صوتا كسيبويه وعمرو بناء على ان اسناد
الاعراب البناء فلا كم اضمار على ضعوره

ضرورة وفعل اختيار في نحو خمسة عشرها
منع الصرف لتاثير التركيب كما هو قول جمهورهم
فيه وكلام بشير يحيط عدم التضمن مثل جعلت
الالف والنون الاكانا في اسم غير صفة
فشرط في شرط ذلك الاسم والجملة الاجنبية جواب
الشرط ويحتمل ان يكون الفاء جواب اما
المحذوفة قبل قوله الالف والنون العلة
وكونه على التحقيق السبب الثاني ان لا
يختص بها غيرها او يمنع التاء فيتحقق
الشبه بمنع الثابت او ليلزم الزيادة
بالعلمية كعمران او هو مثل عمران او صفة عطف
على قوله اسم اي وكانا في صفة وكلمة او
على محله نظرا والجواب انها ترد بدليل الز
الشرطي باعتبار ما صدق المشروط عليه لا
باعتبار الماهية حيث لا يتحقق الجزء الا
احد الشرطين وان اجتمع في الكلي كلاهما
فانتفاء فعلانة اي شرطها انتفاء فعلانة
كانتفاء حرارة للاجتماع شبه الفي الثابت
بدخول الثابت الممنوع عنها وقيل شرطه
عدم ان يكون على فعلانة بنا في فعلانة

بوصفه قابل للثناء وصلح للثناء الوصفة فما
يخالف ربه بالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله بخلاف اسودة التحتية الخ
فانه ممنوع مع قوله الثناء حيث لا يقبلها
باعتبار الوصف الاصلي بل باعتبار الوصف
الغلبة العارضة اعلم ان وزن افعل غالب
في الفعل علة معنوية مبينة على الدليل
وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اولته
غير قابلة للثناء وبيان العلة ان افعل في
الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل
التفضيل نحو افضل وافعل اسم فاعل
التفضيل مجاريه افعل التعجب وافعل الصفة
بجاريه افعل المتكلم من بابه وافعل
اسم الفاعل الموصوفة بجاريها ما جاء
من باب الافعال من نحو الخ والمشتق
من ابتداء الفعل يدل بنفسه على الثلاثي
بنوعيه فعل المتابع من باب ضرب وافعل
من باب الافعال مما زاد ثلاثي سالما من
العارض فثبت علته في الفعل ومن ثم كان
لاجل الشوائط عدم قبول الثناء امتنع

امتنع لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول
الثناء ولزوم وجود الشروط عند وجود
الشرط وفي جعل وجود الشرط علة للشروط
تأمل والفرق بعمل لقبول الثناء فجعل جزءا
الثانية القوية على العمل والتعود لزوم
عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند
من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط
وما فيه علية مؤثر اي الاسم المنتهية
بدل وجد فيه علية مؤثر وجعل
العلية التي جعلها من قبيل شرط
التعريف مؤثرة ولم يقل ما فيه
تعريف مؤثر بناء على قول غيره
وعلى المتابع الا تكسر نحو رأيت
سعادا وقطاما ه عرف ما شبهن
اي الدليل فهو سيذكر الا تكسر من انها
اي العلية شرط فيه اي في هذا الباب
لا بجاح سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة
في سببا العلية شرط فيه الا العدل
كعمر ووزن الفعل كما حمد استثناه
مما بقي بعد الاستثناء الاولى لا

لا تجامع فيها هو شرط الآخر وزن الفعل
فانها لا تجامعها الف التي هي شرط فيها
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان
الاختلاف اوزانهما فلا يجتمعان حتى
يبقى بعد ذلك العدل سبب ان فلا
يكون اي فلا يوجد منها الا احدهما لعدم
استثناء نظر لانه اذا فرغ منه فلا
يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع
وان قبل فلا يوجد سبب منهما كان
استثناء الكل من الكل لان قوله لا
يراد به احد معنى فهو ايضا بمعنى واحد
منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب
منهما الا سبب منهما وفيه انه يمكن ان
يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير
مانع تزوفيه الا احدهما فيستقيم المعنى
والنظم وفيه وفيه والاظهر ان
يقدر فلا يوجد هاتان العلتان منهما
الا احدهما فلا اشكال والاسم الذي
لا ينصرف هو المعرفة بغير باب
فيما هي شرط فيه حيث يعدم الشرط

المشروط عند عدم الشرط او هو سبب
واحد فيما بقي ليست بشرط قبلة من
العدل ووزن الفعل وخالف
ببوبه الاخفش قبل الاولى رفع
الاخفش لان سيبويه لم يسنده
ونسبة المخالفة قصدا الى الاستاذ
غير ملايمة بمرتبة وفيه ان
بينهما قصد الى التعبير بعد من
غير الملايمة ولو كانت لقصد
الحق لا باس بها من
كلا الجانبين لانك اذا وردت
نسبتهما اي الاستاذ والتلميذ
جميعا في عبارة المتعارضة قولهم
قال ابو حنيفة رحمه الله عليه
كذا خلافا لابي يوسف يعني
خالف ابو حنيفة رحمه الله
عليه ابو يوسف كذا خلافا
لابي حنيفة فلا وجه لما
ذكر في بعض الشروح من
ان نسبة رفع الاخفش وقل

احسر على حالك من سوء اعمالك
اى ما بالك احسر حالك كونه
ملما او تمييز على القول منقلها
زيدا اى فى علمه مثل احسر
ولا يتعلق قوله علما
بقوله خالف لفساد
المعنى اذ ان فرق
خالف اعتبارا ان
كان سببية فاعلا

فقوله اعتبارا مفعول له
او تمييز او حال بحذف
مضاف اى حالك كونه
لاعتبار الصفة او فرق زمان

زمان كان المصدر قد يكون جنسا او مفعولا مطلقا بكون الا
عتبار المذكور نوعا من الخ الذى او كجزء المضاف اى فالمعنى
حينئذ اعتبار الصفة وان كان السيبويه منصوبا على انه مفعول
ذكر من الوجوه الاكونه مفعولا لعدم اتحاد الفاعل
ويمكن ح ان يكون بدلا من اشتمال ايضا بحذف المضاف اى حالك
لاختلف سيبويه باعتباره الصفة اى الصفة
مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل لتقدم
فرقا اعتبارا ولا اختلف سيبويه لان الفاء بالعين الذى
وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار ويكاد ان كل
لا يتغير بعد زوال المانع ولا يلزمه اى سيبويه باب
حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصنايع بناء العلم على
عدم اشكال يرد على سيبويه بوجه المسئلة المذكورة و
قد يرد ان يقال انما اعتبر الوصف الاصلى بعد التنكير فان
كان زائلا فلا يلزمه ان يعتبر به حال العلمية ايضا فيجتمع فى
حاتم من الصرف الوصف الاصلى والعلمية فيجاب بانه لا يلزم
سيبويه باب حاتم كما ذكر حينئذ ان يعتبر به الوصف الاصلى
لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين الوصف والعلمية
فى حكم واحد وهو منع الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين
فى حكم واحد وهو منع الصرف لكن واحد وهذه نوعية لان

لا يلزم اي بسببه لجاز ان يتعلق بنفي الفعل لا بالفعل
للنفي والا يتوجه النفي للقيد ويبقى اصل الفعل ثابتا
فيفسد المعنى ثم اعلم ان تضاد بين بيان لما الى الوصف
والعلم ووجه تضاد بما لم العلم الخصوص والوصف
للعموم وكون الوصف زائلا والعلم بخلافه ثابتا لا
اجتماع ولا ارتفاع في حكم واحد فعدم فرح بتلاوته
وهو منع صرف لفظ واحد وقد امتنع لاجله اجتماع كل
ضدين فرحا مالزم تعارض التوكيدين على امر واحد واذا تعذر
جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين فاذا جعل قد جاء الخ
تضاد بين كنية اكاعب الحركتين التضاد بين وجوب
لا ضلالا في كمل الضدين لتغير العالم وكونه لا يجعل
اعبا الضدين وجعلها على حكم واحد مع خلاف
العلل لكن بقية الطبيعة كتعلق الحركتين الوجوب لا ضلالا
وكل الضدين لتغير العالم وكونه كذلك لا فرح الفعل فلا
يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود المانع
الطبيعي عبثا ما في بعض النسخ الطبيعي كمن يجعل
عبثا او يقال التغير والاختلاف وان كان كل منهما حكما واحدا
ظاهرا لكنه متغير لكونه عبارة عن تحقق حالة
وزوال حالة اخرى وجميع الباب اللام للعهد اي باب غير
المتصرف باللام اي بلام التعريف والباء للسببية يتعلق

يتعلق جمعت او لاضافة نحو مررت بالاحمرين كريمين
الجملة خبر المبتدا بالكسر اي بصورة الكسر في الكسر في الجر
الب، فيشمل الاجر به فلا يرد عليه ولجمعت فانه غير
بها لانها لكونها عظم فوق الاسم بقولين الجمع
سبعة وبعدان عن الفعل فيضعف ناشئ فيهما والا
يجب بسقط بها التنوين لان فظ الشبه هنا لم يسقط
الفعل بل باللام والاضافة فلم يشبهه ايضا وقيد الكسر بسقط
الفائدة اذ ضمير المتصرف بغير اللام والاضافة يجر لكن
بصورة النصب وبعد اللام والاضافة يجر بصورة الكسر
المرفوعات جمع المرفوع وهو المكوهة لانا فاعل
لا سما، والجمع بالالف والتاء لان المؤنث يكون لصفات
غير العقلاء ايضا نحو اجمال الراسخات والكواكب اطلاقات
وهذا تقسيم للضرب باعتبار اقسام لا عرب يعني ان
بالاستقلال غير فروعات وتذكير وجمع وافراد عما عدا الجر اذ
نابوا على كل واحد واحد، لا الرفع المذكور معنى لدلالة
الرفعان عليه ويمكن ان يجعل قوله الرفعان غير مستدرك
والتقدير بعد ذكر الرفعان وفروعهما المشتمل عليه مستأنف
ومكان بدل عن الاسم او المعرب موصولة كالمشتمل صلته والعائد
ضميره على منصوب بقوله المشتمل على العامل اي على
علامتها الحكمية او حرفا وهما الرفع والواو ولا لف للتثنية او

تقديرا ولا عراب المحل لا يشمل عليه فلا يكون فوقا ولا دونا
اذ معنى الرفع المحل انه ذكر لكون ما هو عليه فاعلا فوقا و
الباء للنسبة او مصدرية اى لاتصاله للنسبة لا الفاعلى و
كونه فاعلا متقيدا بالوجه الذى ذكرنا فلا يقبل خلاف الرفع لبنيا والوقوف
ايضا والا لزم نقيض الشيء بالجهة التي به ذا الجهة وليكن
وليس بشرط اصالة فاعل فانه بدل الرفع فيه الفاعل اى
اذا وقفت هذا فتقول ان الفاعل ان كان اصلا فوقا وان
وتذكيره وتوحيده بما عرفت من الحالة وبالجملة هو كالفعل
فيه وهو مبتدا، متقدم الخبر فانما قدمه لانه اصل الفوقانية
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولانه عامل فوقا
المبتدا، ولانه شديد الربط التركيب حيث لا يجوز حذفه والاستغناء
شيء مسندة اليه فيه ولانه رفعه لا يشبه بالمفاعيل خلاف
المبتدا، وفيه وليس اصل المرفوعات المبتدا، لانه بانه خلاف
ما هو الاصل في المسند اليه وهو المتقدم فلانه فاعل فلانه لا يحكم
عليه بكل حكم جامدا او مشتق لكان اقوى كلفا فانه على فلانه يحكم
عليه بالكلام مستقلة فانه تركيبي حد كلفا فانه فاعل فانه لا يذكر والمعد
ليس كذا وهو اى اسم غير تابع اسند الفعل او شبهه
فلا بد فيه اما كونه تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما فانه لا يراد
في جميع صور الفوقانية والتقدمية والجواز ان الذكر تبعية
التوابع بتوزيع الباقي وهو كالتوابع بعد ذكر اى شبهه

وانما قال او شبهه ليشمل نحو زيد قائم ابوه وقدم
الفعل عليه اى على ذلك الاسم عطف على قوله اسند
او حال بتقدير قال واحترز به عن نحو زيد قائم
لانه ما اسند الى الفعل بل هو خبر عنه فان قيل
الفعل قد يسند الى الضمير وهو فيتقل حين يسند اليه
ايضا ولا اسناد اليه شكر كما عرفت في المفتاح وغيره و
ما قيل ان قوله وقدم على اندفع الوهم دفع الاعتراض
فعلا تقدير تسليم عدم الاسناد فتأمل على جهة اى
واقعا على طريق فائدة اى حصول الفعل بذلك الكلام
وصدوره عنه وقرينة فائدة بدلالة الكلام الفعل سببا
للفعل الذي لا يكون على نسبة الجهول واحترز به عن نحو
ضرب زيد وضرب زيد وما لم يقل فائدة بدا وفانما به
لئلا يخرج نحو ان زيدا وطال العمر مثل قائم زيد
مثال الفعل وزيد قائم ابوه خلا شبهه ولا اصل اى
لا وبدء ولو قال الا وبالتبع لكان اخصر واوفى واحسن
لافادة الاستغراق ويمكن ان يقال الاستثناء وارد بتخيل
كونه عارضة لا يكون اصل فلا يرد ذلك لم يقل كذلك ان
يقال لانه كونه فلا كذلك اى فلا جاز لا يصل
الفاعل الى الفعل فاصل ما وجد اجتماع اثنين التقليل
فصل جاز ضرب غلامه عبد زيد اى جاز هذا التركيب بتقدم

معاد الضمير وهو زيدا كما تقدم الفاعل رتبة وامتنع
ضرب غلامه مدرزيدا لزوم الاضمار قبل الذكر لتأخر المعاد
وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل
عليه خلافا للاخفش وابن جني فانهما جوزاه قياسا على قوله
جزى ربه عني عديّ بن حاتم ، جزاء الكلب العاويات وقد فعل ، ولكونه اي
الضمير المتصل بالفعل كالجزء منه يكره اي يمتنع
التعبير بنحو ضرب غلامه زيدا تنازع العاطبين لان ذلك يقتضي تجزئة
والمضاف اليه غير قابل لذلك الا ترى انه لا يجوز المفعول به الاول
اذا اعمل الثاني عند تنازع العاطبين نحو لا سلم الله جارين
وما فصل ان الاضمار قبل الذكر عند التنازع للضرورة والاضرورة
هنا فيه نظر لشدة افتقاء الفعل المفعول كافتقائه الفاعل
وفيه واذا انتفى الاعراب بقطا تعين فيها اي في الفاعل
والمفعول والقرينة حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى
فعلا في ضرب يعلى على او ضربت موسى سعدى وضرب بين
الفاعل فيهما العاقل فاكلا كسعدى موسى ويعلى القرينة
تذكيرا وتانيثا او صفة او عدم صلاح احدهما للفاعلية
كرزق فان فيه قرائن عتبرت هنا للزوم اللبس ولم تعتبر
في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب
عيسى واجيز الوجهان وكذا نحو قائم زيد وغلامه
اجيز فيه الوجهان او الوجوه قيل فكان الاولى ان يقال و

استثناء

واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن اللزم الاتي
فيقال للاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه
فلا تنتفي قرينة ولم يقل فاذا انتفى لتقابل القرينة
ويخلفه مقام اللبس لا يصح ان تقول وخلف اللبس
وكفى ان كان الفاعل ضميرا متصلا سواء كان
المفعول اسما كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما في
ضربت الا اياك او متصلا كضربتك فانه يتعين المتصل
او وقع مفعوله فقط والضمير للفاعل بعدا لا نحو ما
ضرب زيدا الا هو لان الاصل في النفي الحصر وهذا كذلك فيما
اذا وقع بعدا لا او بعناصرها نحو ما ضرب الا هو زيدا
فانه يجوز سواء قصد تقدم ونقدم الا هو على الفاعل الظاهر
او قصد استثناء الضمير المرفوع بعد الا من زيد قبل لا يجوز ان يكون
المضمر المرفوع بعد الا هو الفاعل لان اللبس باق اذ يحتمل
ان ما ضرب زيدا الا هو وجب تقديمه الى الفاعل على المفعول
لانه انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلم يجز الا النفس
واما اذا كان الفاعل غير متصل فان قلت لا نسلم ان المتصل
ذكر وانما ذكر المفعول بعدا لا او بعناصرها فلا يتعين
الضمائر قلت واذا شرط المتصل به اي الفاعل ضمير مفعول
نحو وابتلى ابراهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل احد المفعول
بصلة الفاعل او بصفته نحو ضرب زيدا الذي هو عالم او

لاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء ومنه قول بعضهم
اقول اكثر به وآخذ فارغ عليه قطا وقول الآخر
مدمنا كان حتونا مجرى فوقي واستشر حتى ماء ثروتها
وقوله اقتضى كل حي بن قرن فغرميه وعزة ممطول معنى غريمها
اذ لو اعمل الاول لقيل قرؤه واقرضه كاستشرته وقوله و
معنى مع لاختيار اضمار المفعول به الكان عندنا عمال الاول
ووجوب بان الضمير صفة جرت على غير من هي له
اذا لم يضمر على شريطة التفسير فلا فرق بطوله كان ولم
جرى على غير من هي له الا ان ضميره اضمر على شريطة
يختاره التفسير والكوفيون الى الخاة الكوفة لاول اى
اعمال الاول مع نحوين اعمال الثاني لانه اسبق الطالبين
نهو اولى باعطاء الحظ ولان اعمال الثاني يوجب لاضمار
قبل الذكر فان اعملنا الثاني الفاء التفسير وجاء بالبا
اعمال الثاني لانه لا وجه ولا كثير لاستعمال الا اضمرت وراء
الشرط الفاعل اذا اقتضى الفاعلية الفعل الاول لكونه
لاضمار قبل الذكرة العود بشرط التفسير ولزوم
التكرار بالذكر واستماع لحذف كاستوفى على ولكن
اى موافقة لاسم الظاهر الواقع بعد التعليل افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لعود ذلك الضمير
اليه دونه ظرف اضمرت للحذف اى حذف الفاعل لانه لا

لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شيء مسندة خلافا
اى يخالف القول بالاضمار قبل الذكر في الحذف خلافا لكنه
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرب زيد واكرمني الزيدان عندهم
وضربني واكرمني الزيدان عنده والكنه انا نقول
بحذف الفاعل وقت اضمار مفسر به اضمار قبل
الذكر والجواب بان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير
في الجملة جاز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد خلافا في
حذف الفاعل بلا قرينة مسند شيء مسندة فانه لم يوجد خلافا
وفيه انه جاء حذف الفاعل اذا سمع بهم واكثر
حتى حذف بهم وصوفا على عندي سيبويه وكقولهم قام و
قعدا انا وكقولهم ضرب واكرم القوم وكقولهم طعام
يوم وثوب مشتريا وفيه ان المصدر قائم الفعل
لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعام من باب عدم
الفاعل لعدم لا فقدنا، كما في الجواب لان من باب حذف
الفاعل والامثلة السابقة من باب حذف الفاعل لا
من باب حذف نسيا والمحذوف في باب لتنازع محذوف
شيئا وجاز اعمال الثاني عندنا فقضاه كحذف الفاعل و
الجملة معترضة ليست خلافا في القراء والواو واعترضية
خلافا للغوي اى يخالف هذا القول خلافا للغوي فانه منع
جواز ذلك للزوم اعمال المحذوف دون الاضمار قبل الذكر وحذف

الفاعل ورد وقد عنه تشريكا لمرافيض واضماره بعد الذكر
في صورة تناصيب الناصب نحو ضربني وأكرمني زيد بعمرو ضربت
وأكرمت زيدا هو ورد وابة المتن غير مشهور بها عنه و
حذفت عطفا على قوله اخرت المفعول تحرزا عن التكرار
لو ذكر وهو الاضمار قبل الذكرة الفضلة لو اضمر وهو
ممتنع ورد تم رجل شاذ ان لم يتقدم شرط المفعول عليه وهو
تقدم ما يفسر عنه عنه متعلق بما سيم فاعله والا شرط
اي وان لم يتقدم عنه اظهرت جزاء الشرط اي اظهرت
المفعول به كجسن ضربت زيدا منطلقا لانه لا
يجوز حذف احد معمولي باب حسبت لا يجوز اضماره لما لزم
الاضمار قبل الذكرة الفضلة وان اهملت العمل لاول
عطف على الشرطية الى بعده وهي قوله فان اهملت ان اضمر
جزاء الشرط الفاعل المفعول ان كون ضربني واكرمني زيدا
اضمرت المفعول ويتعلق باضمار المفعول قوله على القول
المختار لئلا يتوهم بالحذف على انه غير مستوجب للاذكر
ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق لا سم الذي هو بالفعل
الاول وهو متقدم على ما يفسر المفعول انه عليه ولا يجوز
مع امكان اضماره الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع
الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فظهر المفعول
نحو جسن وحسبتها منطلقا زيدا منطلقا حيث اهمل جسن

حسبت وجعل الزيدان فاعلا ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول لئلا حسبها والظرف الذي هو منطلقا مانع وهو انه لو
اضمر يرجع الضمير المفعول الاول والى اضمر يرجع خالف العائد
وهو قوله منطلقا وقول امرئ القيس اي سقوله وهو مبتدأ
اوله والواو للحال اسمي لا ارى بعجته كلفا ولم اطلب القليل من
المال وهذا المصراع بدل من قوله امري القيس وآثر به وكلمة
اسمي لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي اي لي
خمسان سمي لا ارى بعجته كلفا فقيل من المال ولم اطلب
القليل منه وكلمة اسمي لمجد مؤثل لبيت ضربه ابن باب
نازع الفعلين ان كان لم اطلب عطفا على كلفا ومنه بالحاء
الاول ان كان عطفا على مجموع الشرطية او اعتراضا حيث
لا يجوز حينئذ لو كان عطفا على بعض شيئا لانه يفسد المعنى ولا يسوغ
ان يكون حالا لان الحال قيد للعامل فيستدعي كون الشرط مقيدا
للكفاية للبغية باشتداد الطلب ليس كذلك لتحقق السعي
الاول بعجته مع كفاية قليل من المال طلب او لم يطلب
لكن المعنى اضافة المفعول الى الفاعل وهذا على تقدير وجودها
لا قليل من المال لا شتراط كفاية قليل من المال وشئ منه
على قضية لو التي لفعل المشبه بشرط وجزاء وما عطف
على احدهما منفيا والمعنى مرة ذلك منها حصول لم يفصل
بينكما فصل لمبتدأ الشرطية تعلقه بالفاعل حتى يصير بعضا

النحو بين فاعله سالم ليسم فاعله اى فعل لم يذكر فاعله كذا ذكر
ليتناول الواحد منصوبا ولا يرد كونه نائبا عن المفعول المطلق حيث
كان في الاصل منصوبا فيه لانه خرج عن كونه منصوبا فيه و
صار فاعلا له لاسناد الفعل اليه على طريق صيغة منصوب فاعله
منصوبا لم يسم فاعله لقوله حذف واقيم ذلك المفعول
هو نائب المضمر المستتر وانما اكتفى بذلك لانه يستلزم اسناد الفعل
له قوله مقامه اى الفاعل وشرطه مبتدا او شبهه منصوب
ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل وينفعل او
نحوهما مما بني للمفعول فيكون من باب حذف المعطوف او بيبقى
الفعل على لاصيغة المفعول اى كذا الماضي والمضارع المجهول
فيتنا ولكونوا فتعل واستفعل وكونوا ما وهذا من باب ذكر
العام وارادة صيغة المشهورة كقولك فهم علم موسى اى لكل
جبار عاند قاهر ولا يمنع موقع الفاعل المفعول الذي
من مفعول به باب كان لانه مسند الى المفعول به والاسناد
تام فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع
كونه لا يستلزمان تاما بخلاف كونه خبر ضرب زيد لان احد
الاستلزمين وهو استلزام المسند اليه غير لازم والمفعول الثالث من
مفعول باب علم اذ حكم المفعول كما مر باب كان فلا يقع
مسندا وكذا ثاني مفعولي عند اللبس كما علم موسى عيسى
بخلاف علم زيدا عند اذا هيه والمفعول له بلا لام بخلاف

الجهول

غير

لرب فتاديب والا لم يقع موقعه لانه جواب له ويطلق به
السؤال عن العلة بقولنا لم فعلت كذا وفيه انه يوجب امتناع
ضرب للتاديب وفيه انا لا نم كونه بعد الحذف جوابا وفيه
وان الظرف انما تحصل علته بالشروع بالفعل فلو اسند اليه
فاته الشرب والانتفاء قبله انه يلزم الجواز بالعلة لو قدم زيد
والفتح مطلق والبناء الذي في مثل بالفتح فيه وفتح لبنيه
يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني
من باب اعلمت والشك في باب ظننت فانها وبقيتها مع
الفاعل وان الواو وبقيتها الاسناد وتركها يغير ما جيء المفعول
معه ولو اوجد المفعول به في الكلام وقع فرق بين الفاعل
فيبين المفعول بذلك اولا اسناد الفعل اليه ثم اسناد الفعل
لاسناد الفعل اليه لبناء الفعل للمجهول لم يكن اسناد اليه
حقيقة ولا مجازا لانتفاء العلاقة والجهل لغير الحقيقة
او امكانها ولا يخرج عليه المفعول المطلق والزمان والمكان
به ولا امكان بدون ذكر لكل فعل لانا الفعل المجهول
غير مبني لذلك لقولنا جد معلقة ضرب زيدا القسم المفعول
به مقام الفاعل يوم الجمعة الزاي زيد امام الامير فوق
كان مزيدا مشهورا مستوى مطلق بالتوجه باعتبار الصفة
بمدار مشهورة بواسطة حوض البر في اصطلاح الجمهور
وتابع اصطلاحه فهو مستوى البر حيث جعل القهر و شرب

النصب ، ثم ذكر المفعول فيلزم تكرار نظير الواقع في الكلام و
تلك نظير المفعول به بالواسطة نحو ضربت زيدا كما زيد قائما
فيقال قولك الا وجد وقولك ضربت الخ وقولك تلون امور مستقلة
وقولك تضرب زيد ماض والكلام غير مستقل فبين الكلام
التام بنفسه المستقل لذاته فرق ثم المستقل والمتمم
المستقل لا فاعل المذكور لانه الا فيما تقول كما تضرب
زيد الكائنة فيما سلف لكما لانه تضرب فيه زيدا كما تزوج قائما
لم يكن كان تامة او ناقصة لم يوجد المفعول به فالجميع او جميع
الفاعيل سواء او مستويان لاستواء الكل في عدم بناء الفعل
له وكونه الاسناد اليه بحالا فان قيل لو اريد جميع الفاعيل
مع المفعول به لم يستقيم لاستلزامه قولك ضرب زيد كان واو
اريد جميع ما سوى الفاعل المفعول به فهو سواء
مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد انه يوجد
المفعول به بملاحظة التركيب من الفاعيل سواء وان وجد
جميع ما يذكر في متنها ليس سواء ترجح المفعول به ولو قال
والباقي سواء كان احقر واحط والمفعول الاول من
مفعول باب اعطيت وكسوت ان الفعل المتعدى اذا تعلق
لما يليها غير الاول اولا في قياسه متعلم الفاعل ثم المفعول
الثاني لانه مكتسب وعلما ياخذ فهو اسبب ان تؤخر الكاسر
والبئ بالبناء متمام ويجب عند البيان تقدم العلم وزيد ما

عرد وسها آرين الزوائد المتقدمة مستغنا مستغنى بالجزء الجملة
عطف عطفا فوق فاعله الفاعل والخبر جميعا في فصل واحد
كان ليلزم بينهما لا ما هو الاصل واشتركهما في العامل
المعنوي وغيرذلك فالمبتدأ ابتدا عرى عن العامل فالفاعل
مالا ، اي بغير الفضل في حالة المبتدأ والخبر وهو حد الفاعل
والمفعول الم يستم فاعله فبقي الكتبي في بعض الحدود بالعجز
المستفاد من المتمام لشمان الاطراد والانعكاس ورجح
بذلك ، جهتها لكون جزء الشرح والا فالصور الاكتفاء
وقيل مرجح بالعجز عبارة لا طائل تحتها ان اراد المفعول مبتدأ وجد
الاسم فقط او مقدرا وهو خبر المبتدأ الذي هو صفة الاسم
ويتعلق به قوله عز ما بعد الواو المعطفة او الاسم الذي
قبله يوجد به فاعل المتعلق واحترز به عن الاسم الذي قبله فاعل
المتعلق فان قبل التجويز سبب الوجود بين وسبب العدم
سبب العدم لا قوام السبب فيهدوق عند عدم تجويز العوامل
ووجه التحقيق ان التجويز من شروط الوجود لا يكون شرط
العدم يكون الا بمعنى ان التجويز قبل التجويز وان كان سببا
لكون ذلك الغير وجوديا والسبب ايجابيه وانبات التجويز
عن جميع العوامل بان لا يوجد في عامل قبل سبق الكتبي
ايجابيه عموم السلب لا سلب العموم وبقال لا سلم ان
السلب البسيط قبيله سلب العموم وسلب العموم يحتمل كلوا

خبر لان ام المتصل العاطلة بهمزة التسوية عن التعيين بمراعاة
باصل الحكم لاحد الجنسين وما احد فان مختص بنفي العموم
وفيه خبث منك والفعل المبتدأ عليه بهو نعيم وقد اعربوا
ناب فاعل مختص يكون فاعلا مخبر بالرافعة المتبوعة والتاخير على
ابدا لا تزيد النفي وجعله بتقديم اخر تزد ناب المجهل المخبر
وتقديم ملحة التاخير يوجب الحصر فيكون النفي ما اعرد ناب
الا زيد اعلم ان المراد بالكلام بالتباع المعنى فقد يكون خبرا
ان يكون الجاي حبيبا اتباعا او مخبرا بحبيبه ستزد وقد يكون
نشرا بان يكون لفا كما او عدوا والمراد ببناء جزء معنى بتمام
به يكون مثل لا اخبرا فعل الاول بهيئة الغير للنسبة او في الخبر و
على الثاني لا بهيئة فيقدر الوصف حتى يقع النفي فيكون النفي
في مفهوم لا اخبر اخر فناب وفي الدار رجل والا محتص بتقديم
الخبر الذي هو ظرف منفي لكونه حكما لا في الدار
على ما عرف موصوف بالنكرة في الدار كما مختص بكونه
وسلام عليكم عليك فانه مختص بكونه مسببا الى المتكلم
اذا لمخ سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار و
والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت سلاما عليك منا
قلت سلام عليك فلا يستقيم للزوم التسلسل والدور
والتكرار والجواب انا لا نسلم معنى سلمت قلت سلام عليك
بل معناه قلت سلمك الله وقلت السلام عليك وذلك

وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم الدور والتسلسل فان
قيل السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام
عليك قولك سلام عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب
قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل هو نعيم الجنة بالنسبة
من الفاظ التعالي وقدر صاحب الكتاب سلمك الله قدروها
عن التعيين سلمت وهو غير سلم حيث لا يصح لسلمك الله عليك
بعد استيفاء المفعول منزوع والخبر بتمامه فيكون اضافة الى
ان الاصل في خبر الافراد كونه احد جزئي الكلام وهذا يجيء
مفصلا لوقوع الخبر جملة لصدق حد الخبر عليها وان
الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة مثل زيد مبتدأ ابوه مبتدأ
ثان قائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ
الاول وزيد قام فعل ابوه فاعل والجملة الفعلية خبر المبتدأ
فلا بد للفاء جواب فرط محذوف اي اذا علم وقوع الجملة خبرا
فلا بد وان تعقف عليها قولا فتكون الجملة اي الخبر فتكون
جملة فيحتاج الى عائد يعود من الجملة الى المبتدأ
فترتبط الجملة لان الجملة بحيث هي هي مستقلة فاذا علق
بشيء يحتاج الى رابطة والعايد ضمير او ما يجري مجراه كاللام في نعم
الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر نفس المبتدأ في نحو فمن عوانه احد وقولهم
عائد خبر لا وليس بشيء بيد والا لكان معناه الفاء

نحو لا حافظا لقرآن غيره وقد يجوز في الفاعل تقريبه نحو ابوا كرم
بسكان دورها والسمن منوان بدرهم اي اكرم بهذا وبمنوان منه
بقريبه ان بابع السمن البر والسمن لا يشعر على ذلك وما وقع
ظرفا ان الخبر الذي وقع ظرفا او وقع التركيب حال كونه ظرفا
لا كيف اي اكثر التحاة والعامة نحو المبتدأ المنفي مع الشرط
كونه موصولا بفعل انه اي كلام وهو خبر المبتدأ الذي والجملة
خبر المبتدأ الا قل مقدرا اي موجود في ملتقى بجلة قال قبل
ما استناء حذف الباء وما منع قوله مقدم بجلة والمقدر بجلة
لا الظرف بمثل وانما قدر الجملة لان الاصل في الخبر ان يكون فعلا
فتقديره عاملا في الظرف اجرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بالجملة لا كذا
كذا او وقع خبرا وان الظرف المستقر يجب اضماره متعلقا
فجعل فرع الفعل الذي هو الاصل اولى ثم حذف وقال
الكوفيون هو مقدر بالاسم لان الاصل في الخبر الافراد لان
المفرد كان فضلة فلو خوز نيد في الدار الشهر وليس كذلك
ولان المقدر خال عن الضمير لاشتمال الظرف والصلة بخلاف
الاسم عنا هو في القول بتاويل الفعل واذا كان اذا شرط وخبر
خروج في باب موجبان تقديم المبتدأ مشتملا على ما له صدر
موصول او موصوف بهو الشيء او الشيء صدر الكلام فالاول
الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صلة او صفة كما مر
وفيه فائدة يجب تقديم لئلا ينقلب صدرا ولا يرد زيدا

من ابوه لنصدرن على جلته نحو من ابوك فان من مبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى اهذا ابوك
ام فالى او زيدا بوك ام عمرو وام غيرهما او كانا في الدار
المبتدأ والخبر مفردين فانه يلزم تقديمه لانه لو اخر لزم
توهم الالتباس الا بقرينة نحو قولك ما بنونا بنو ابنائنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد وابو حنيفة ابو يوسف وما في
نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد فصل الاسم مشعرا بان
للابتداء والصفة للخبر وليس بسديد لان الخبر يتم الكلام
وجوده في الصحيح والصفة ترفع الاسم خبر المبتدأ
بكلا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكلا او
متساويين تخصيصا ولو قال او كانا متساويين ليتناول
المتساوي بالتعريف بوجه اشتراط التساوي في التعريف
فصح بقوله او كانا سواء فيما تمزز من غير الوجه من الطرفين
مبتدأ افعل من خبرا وكان عطف عليه قولا وكلا سواء في
الخبر فعلا مصطحبا وسمها وفي لاجلها بناء الصورة
فانه نحو يقومان الزيدان حيث نحو الزيدان يقومان
لعدم اللبس اذ الفاعل يكون والفعل لبس الا ما الخبر جملة صورة
لا فعلا فلان زيد قام فان المفهوم فعل لاجله صورة
اذ الضمير المستكن اعتبارية لا صورية ولو جعل ابن في
ابوا زيد خبرا سواء كان في غير مستكنا فلو قيل ابوا زيد

احترازا عن ان يكون نعتا لخبر مخبر زيد قائم ابوه فان تقديم
الخبر فيه جائز مثل زيد قائم اذ لو اخرها لزم الالتباس بالخبر
وجب جزاء الشرط تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر المقدر
او اللبس والا فالشرط نفس الخبر المقدر اي الذي ليس بجملة
صورة خلافا لزيد ابن ابوه حيث لا يبطل صدارة المقدرة
على جملة اسمية هو اي المبتدا الموصوف نفس له صدا و
صفة صدر الكلام كالاستفهام وخبر فاعل الظرف او مبتدا
مقدم الخبر والجملة الاسمية صلة او صفة نحو ابي زيد مبتدا
اذ لو اخر لبطل صدارته اذ كان تقديما للخبر بنفسها او بمبتدا
المذكور مخصصا مثل في الدار فان جواز تخصيص المبتدا بتقديم
ولو اخر بقي المبتدا بلا تخصيص رجلا او كان متعلقا اي
متعلق الخبر الصادرة فلا يرد نحو ما في الدار الا زيد
واسم كان قولا خبرها بين في المبتدا اذ لو اخر وقع الالتباس
قبل الذكر مثل في الدار امرأة اي مثل امرأة مبتدا وفي
غير متعلق الخبر وهو امرأة لتعلق الجار بالكون المحذوف
او حاصل الدار خبر وبقالا الخبر وهو قوله في الدار وبتعلق
به متعلق الجار بالكون زيدا ليتميز عن الاسم التام بالاخر فوق
عن الموصوف او حصل او حاصل على امرأة زيد مثلها اذ كان
الخبر خبرا عن ان يدا يمنع ان يتبع اسمها وخبرها الموصول
بالموصوف مبتدا الزم الا الاتم بالتنبيس نحو ما انت قائم حق

حق كان مثل عندي انك فاضل ان جاسمها وخبرها
بنو المفرد مبتدا وعندي خبره يقدم عليه لئلا يلتبس
المفتوحة بالمكسورة اي عندي فيما ذكر وجب جزاء لقوله
الا تقدم وما عطف عليه تقديما اي تقديم الخبر على المبتدا لوجه
التعليل المتحقق بتقدم الخبر فيكون الثاني فضلا وقد
يجب التقدم نحو الذي جاءها لعلي والابن المولود ابيض
وهو عالم عامل مثل زيد مبتدا الذي خبره وهو عالم عامل
وقد مثل هذا السابق بتقدم المبتدا على الشرط وهو ملازمة
الثاني الاول وفي ليس الاول الثاني ويرد عليه نحو وما يعلم
من يحمر في هذه الآن براد السيبة الهكم والاخبار فيصح
ولا يتبع وهل الدار الا فصد السيبة او الملازمة
فلا وذلك ان المبتدا المنفي الخبر الشرط مبتدا الاسم
الموصول صفة او ظرف والذي وصل بفعل او ظرف وهو
صفة الاسم او السكوت عليه موصوفا او الذي وصفت به الفعل
او الظرف فينبغي ان يقول ان العائد الى المعطوف والمعطوف
عليه نحو زيد او عمرو قائم ولا يقال فانك الآن يراد
احد المذكورين فان قيام احدهما يتنفي بقيام الآخر والمبتدا
الواقع بعد اما خبرا نحو اما زيد منطلق والمنفي بحرف النفي نحو
ما والمبتدا الموصوف به نحو ما احد خير لك ان تقول هذا
ولو تقول ما احد قائما خير لك لم يجز لكيف يستقيم المعنى

نقالوا يا ابن اخي ويا ابن عمي ويا ابن اخي ويا ابن عمي يا
ابن ام ويا ابن عم ويا ابن اما ويا ابن عما بزيادة وجه
حذف الالف للترخيم وهو حرف الالف والكسرة بالفتح
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح
لكثرة الاستعمال وطلب الخفة وثقل التضعيف وما كان
من هذين النداء الموجم شرع فيه فعال وفعيل جائز وغير مردود اي بفعل الموجم بل المنادى بل الاولى
يكون مفعولا لفعل الموجم دونه جواز والا فلا يجوز حذف
اللام لعدم اعتداد الفاعل لان المضمر الشاذ والجواز من التي
الموجم والمبتدأ بفعل الموجم لا ضطرار فيه هذا الموجم
المرخم والمضمر واحد وشيء في قوله غير مردود ليس بجيد لجواز
ان الترخيم بحذف مضافا والموجم غير المنادى اي غير مردود او بالغ
وصفا الموجم حذف مصدر تريد فاعل ومفعول يا اخا اي
يا اخا الاسم في التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الاخر يا اخر
يد ودم وغيرها تضعيفا اي لاجل التضعيف لا نائب عن تركي
وسماع لغوي وشرطا في الموجم ان لا يكون مضافا اي مرده كون
الاسم مضافا لان اخر الاسم اضافي وكذا حكما والموجم يختص
بالاخر والمضاف اليه غير المنادى فلا سبيل الموجم اليه وجزء
والكتيبة بالمضاف هي الشبه والمضارع بالمضاف اي هما متحدان
في الحكم وانما نحو يا صاح ويا مطعيق فانه ذو قال وشرط

وشرطه ان يكون مفردا اي لا مضافا ولا مشبها اي المفرد
في عدد الحروف والحركات والسكنات والترتيب والتمام
لم يكمل المنادى بلا نائب غير منادى مفرد واحد لان الموجم حكم
كما هي ويكون لام الموجم اما على العدد المبني في الشهرة على
الضمان نائبا مثلا ويلزم اعطاء المبني على الشيء حكمه واجراء
الكلمتين يا عمرو ويا رجل وجعلهم يا زيد ويا حارث وانما بنيا على
ما ينتظر الزيدان والعلة نحو يا تيم على ما ذكر لم ان الاصل
في الكلام تمامه وفي الواو ان ما ذكر ليست به الشرط في
المبنية فلا يشترط الزيدان على الشكل وكلا العلتين لعدم المبني
حيث بقي ما بقي ان ما ذكر الشرط فيه ذلك الموجم غير مردود
وان لم يكن على ما ذكر كان نقيض الحكم المحذوف في الحرف الاخر
الاسم الرجل وهو غير كان زيدان كالانسان في حكم
الواحد في الزيدان وضده الشيء في واحد وحكم فيها وفيما
في الحكم فيوقف اضطرارا في العبارة عليها بالنقل كالسماء
قبل اذ فعلاء والاصل وسماء وفي الوسائر قلبت واوها همزة
كالسماء واحد وردوا قبيل بالاسم ويا مرو قال الالف
والهمزة في الحواسا زيدتا فاء الحكم الواحد وكذلك الالف
والنون في مروان وحرق عطف على زيدتا بصحيح كمدحرج
فعلا اي قبل ذلك الحرف مدة تعرف علة زائدة حركة ما قبلها
لا فعلها وجه الشبه كموم ومقوم من وجه اما زيادة ما قبل

وهو ما لا استثناء ان مستثنى عنها او ان قصد الجنس
فالجنس وان قصد الفرد فان قصد الاستغراق
فالجمع كالتنوين في الكل فتقيد بما قصد وان كان التركيب
صفة ان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم
تفضيل كانت تلك الصفة كائنة وصفة اي الصفة
عنه ان الصفة بمعنى موصوف المذكور او في بحيث الصفة
عليه فانا قيل طالب زيد والمراد ان الولد هو زيد او ان
يحتمل ان يكون والد بخلاف الاسم نحو ابا وجهة ان
المتعجب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
كونها خاصة للمخبر واحترز بقيد الصفة الحال والظرف
المخبر عنهما نحو طالبا زيد قائما او جاء زيد راكبا
او حال كونه فارسا ولا يتقدم المخبر عنه عامل انما اذا
كان معمولا لغير المبتدأ فالصفة وانما اذا كان العامل المذكور
رجح الخبر فاعلا للمبتدأ نحو طالب زيد اي طالب ابوه او
مطلوبه نحو قولهم خرق الثوب المسمار اي ثقبه
عيونها او لا يتقدم لاستاء السبيل قبل الاول وهو والم
والراجح اي والراجح المذاهب ان لا يتقدم المخبر عنه الفعل
ابتدائية قوله في العمل خلافا للفارسي والمبرد والفراء
مشكلا بقيد المجرد وبقيد بالفراق حبيبا وما كان صفة
والفراء نقب حيث تقدم نقبا لا قوله نقب الثوب

والجواب ان الراوي لم ينقب الباء وهو كما قال الخطيب
وتبعه غيره من شبه كاد اي وما كاد نفس الخبر
فلا مشكلا وان كان الراوي قد اثبت الباء الفوقانية
فيحتمل ان يجعل على هذا الوجه ويكون الثابت باختيار
النفس او الفم وما كادت نفس الجبيب تنقب
وان يجعل اخبار الشأن بكاد وحق الخبر وتفسيره
بالمذكور وعلى هذا يصوغ نقب اي سلى او ما كاد
الشأن تنقب سلى نفسا اي تنقب نفس سلى المشتق
اي من اللفظان المشتق وانما قيد بهما لكونه كالمشترك
اصطلاحا والمشتق لا يعرف بتعريف جامع وان
امكن تعريف منفصل ومنفك وليس متفصلا
ايضا قال قيل ليس هذا بتقسيم الكل الى الاجزاء
وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلي الى الجزئيات لانه
لم يكون متواطئا لا مشككا قيل يمكن ان يكون في
الاخير بالزيادة ما هو مشترك بين التسعة مع وجه
عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد باللفظ ما
يكون في باب حمل المدلول على الدال وفيه فالمنفصل
الفاء هنا تفسيرية المخرج احترازا عن غير المخرج من شيئين
وهو خبر المنفصل عن متعدد داخل فيه ثلاثة اقوال
ثالثها توكيا ولا تناقض لاختلاف الجهة

وهذا الحد مشتمل على الخروج بكون ما في حكمه
كما ذكره لبيان المتصل فقط نحو جاء القوم
زيدا وعمرا نحو جاءني القوم زيد وعمرو
بالأجر الصفة وخرجا احترازا عن الخروج
بلفظ استثنى وغيره نحو جاءني القوم استثنى
زيدا فاستثناء مذكور غير منقطع بدعا لأجل
الصفة غير مخرج وهو استثنى بدون قيدها
المعتبرين فيه وفيه والخبر هاهنا المستثنى
بإزاء ما هو أعم من المتصل والمنقطع على
وجه عموم المجاز لا على وجه عموم
عموم عموم المشترك وفي الحلام
من المحسنات صفة المستخدم
إن أريد مستثنى المذكور اللفظ
وكان حمل المتصل والمنقطع
عليه حمل المدلول على
الدال وإن أريد عموم المجاز
فلا استخدام مندوب إليه

المستثنى وأقسامه

لا

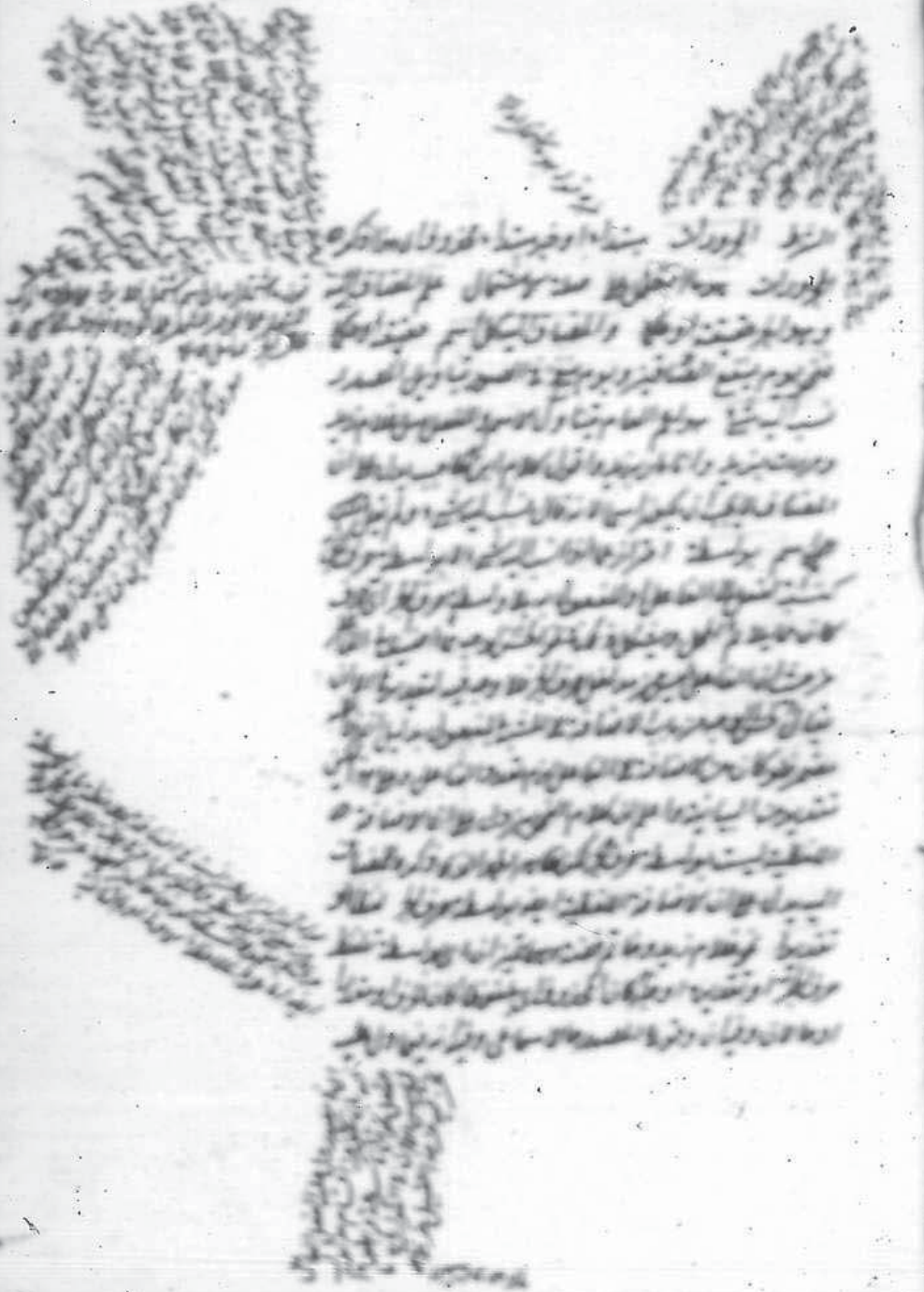

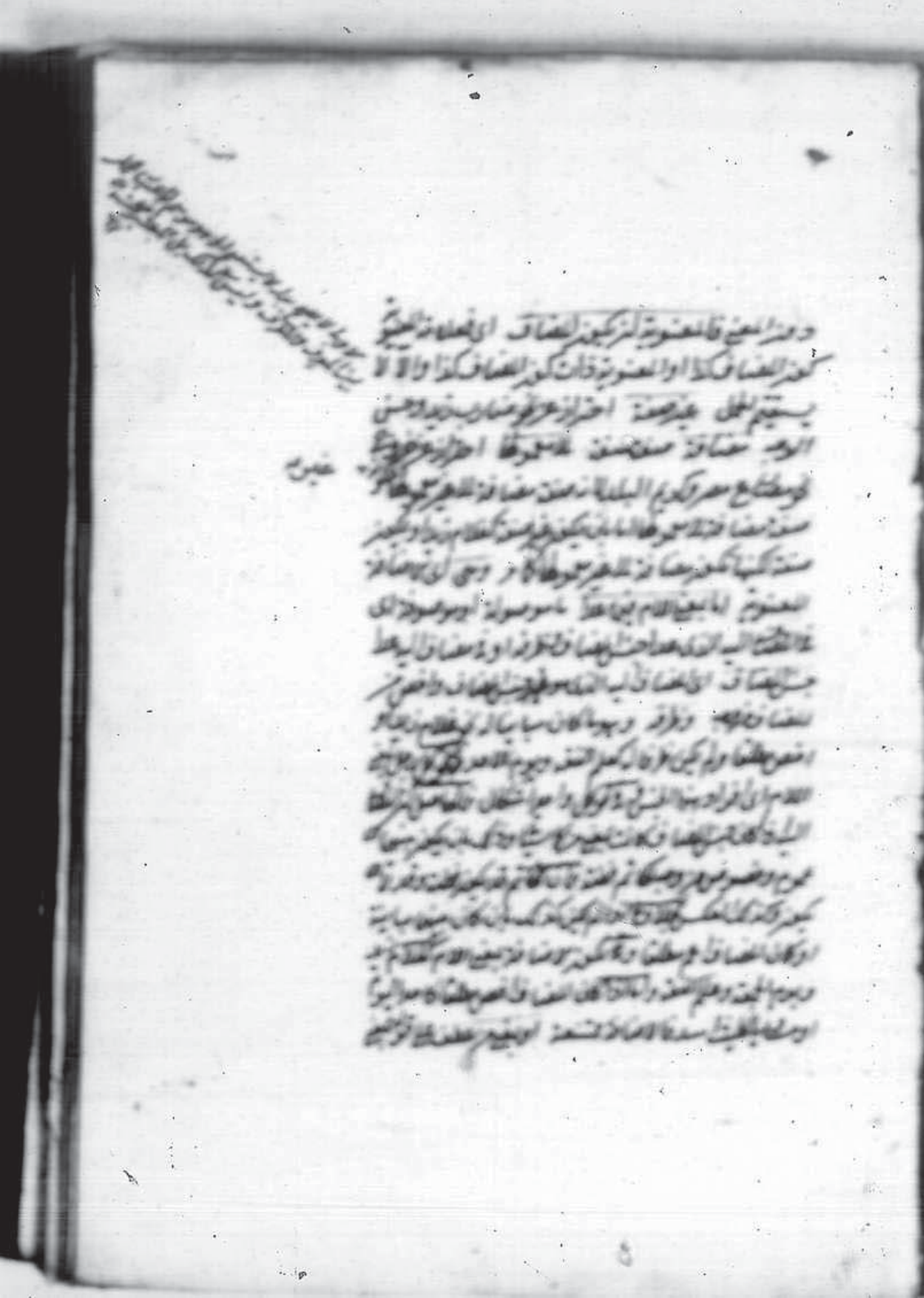

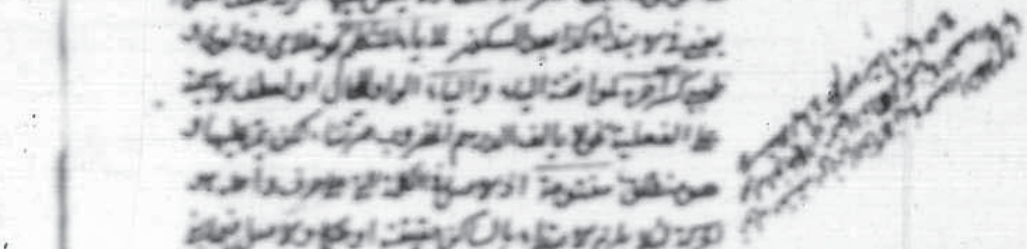

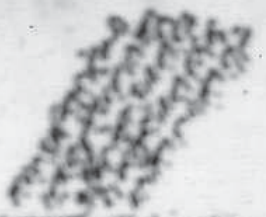

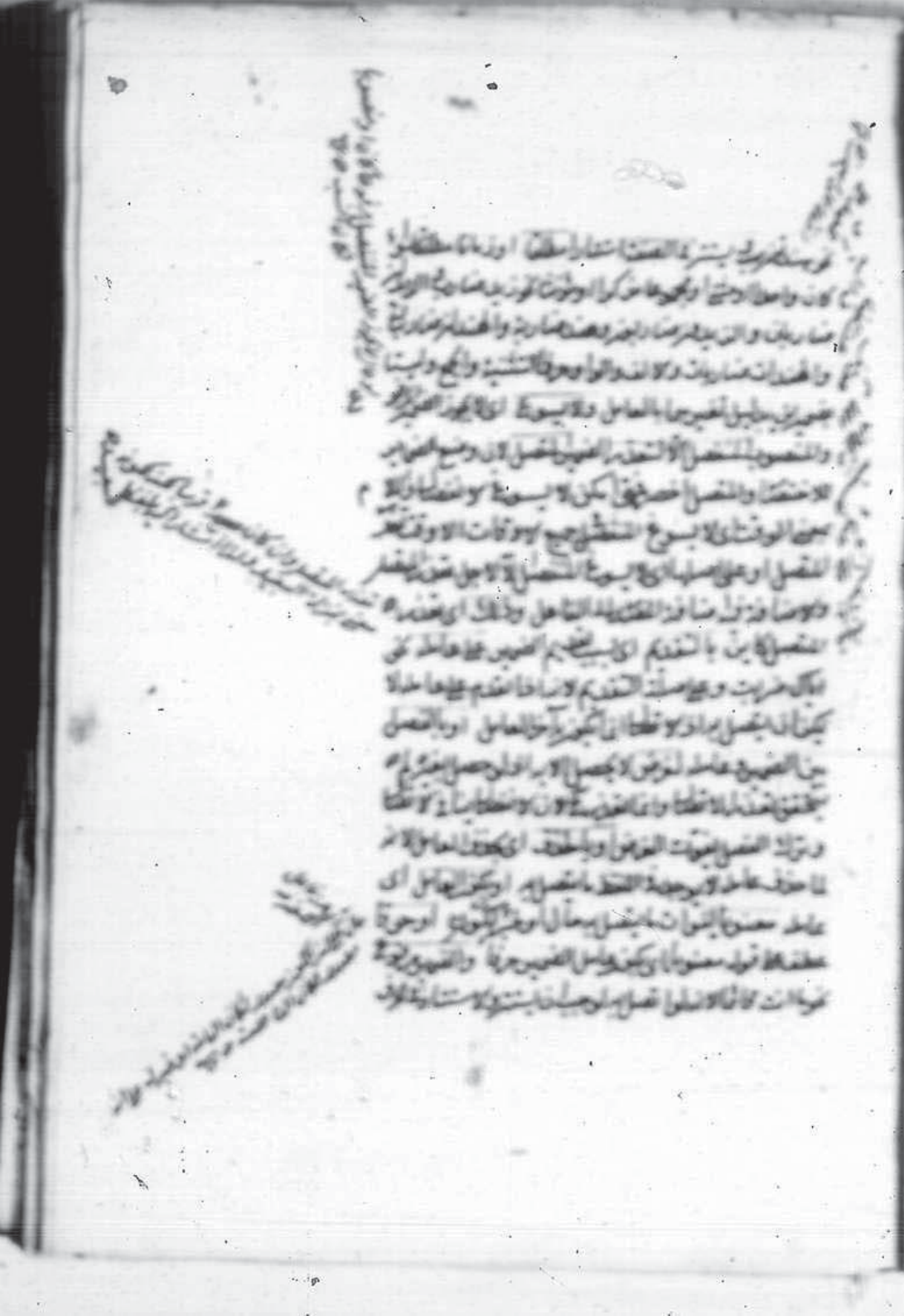

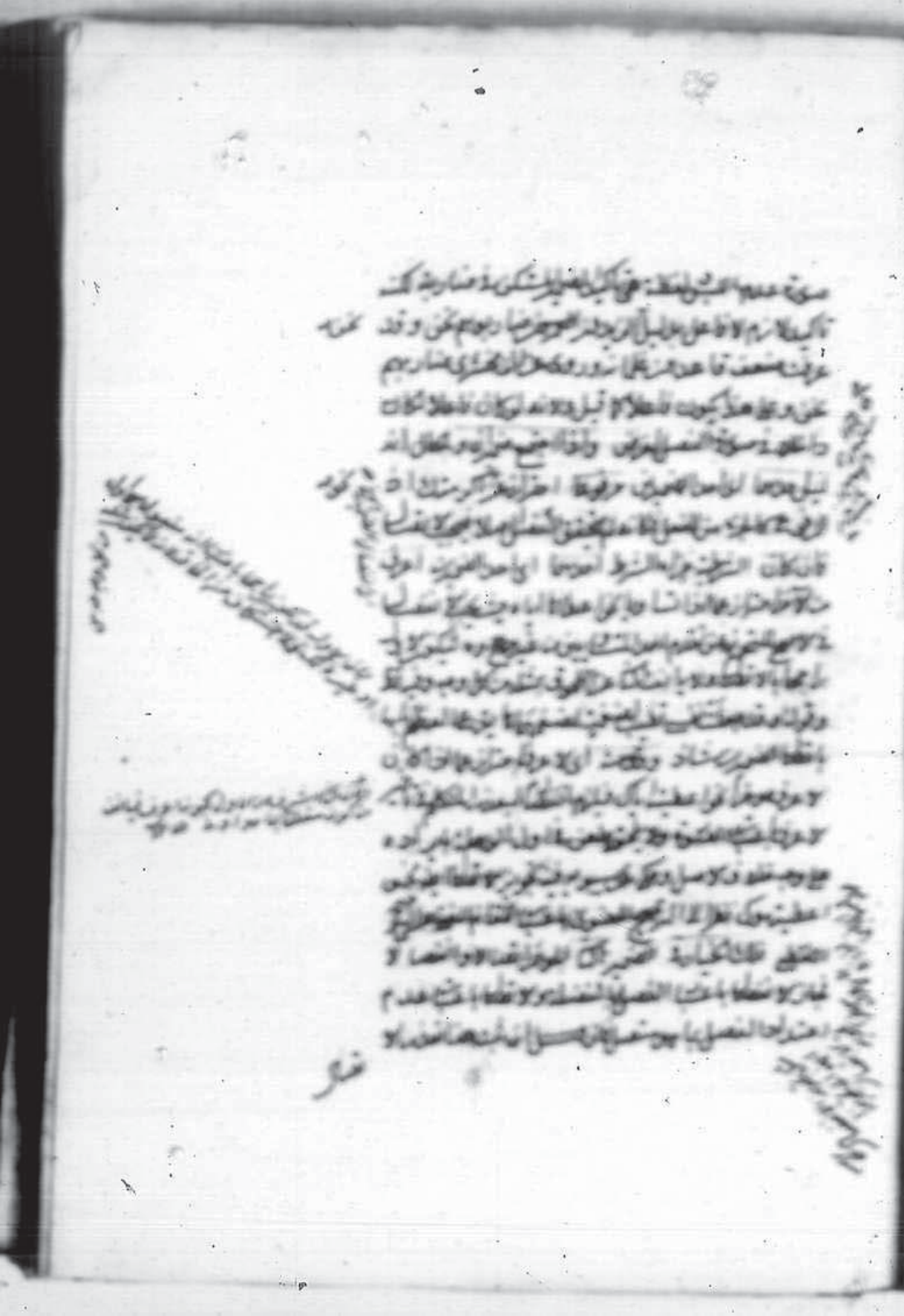

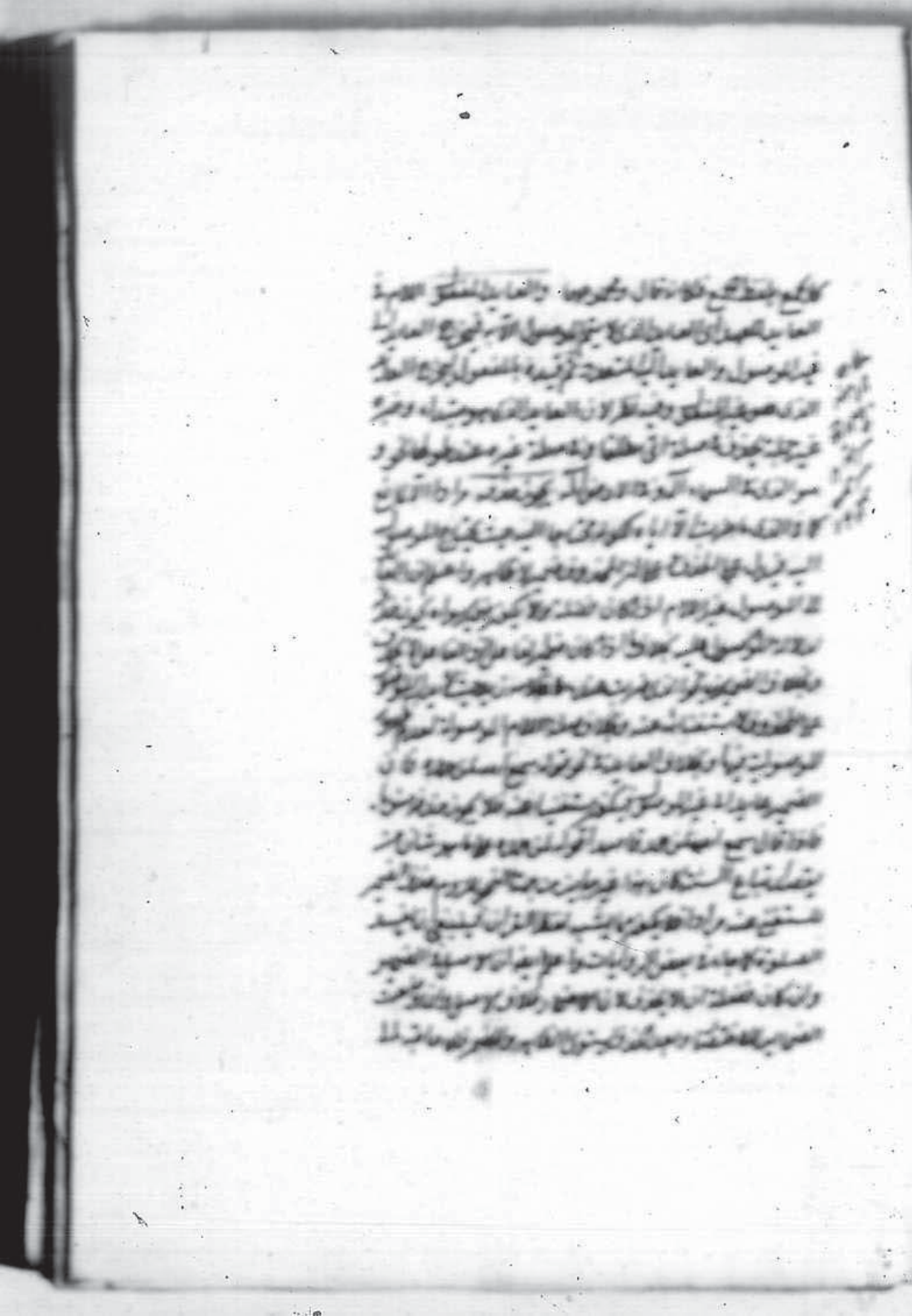

واعلم ان السيبويه المعين الموضوع له قد يكون فردا
عينا كزيد ورجل معهودا وانت وانا وهو
او جنسا معينا كاسامة والاسد محلى
بلام الجنس او جماعة معينة مذكورا فرد لا تتناول
جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق
والجمع المعروف فالمعروف وهي اي المعارف
ستة بالاستقراء وهي ذكر السادسة وهي المعرفة
بالنداء نظرا لوجهها لا المعرف باللام وذكرها
على حسب توتيبها في مراتب التعريف والمبهم
بالترتيب على الترتيب في المرتبة الاخيرة
والاعلام كزيد وعمرو والمبهمات اي
الموصولات واسماء الاشارة
كالذي وهذا ومعرف اللام المهملة
او الجنسية او الاستغراقية عند الخليل

وعند سيبويه والجمهور ليس من اسمائه ما هو في الاصل
علما من الاعلام فلا يعد ما وضعته في قسم المعرف

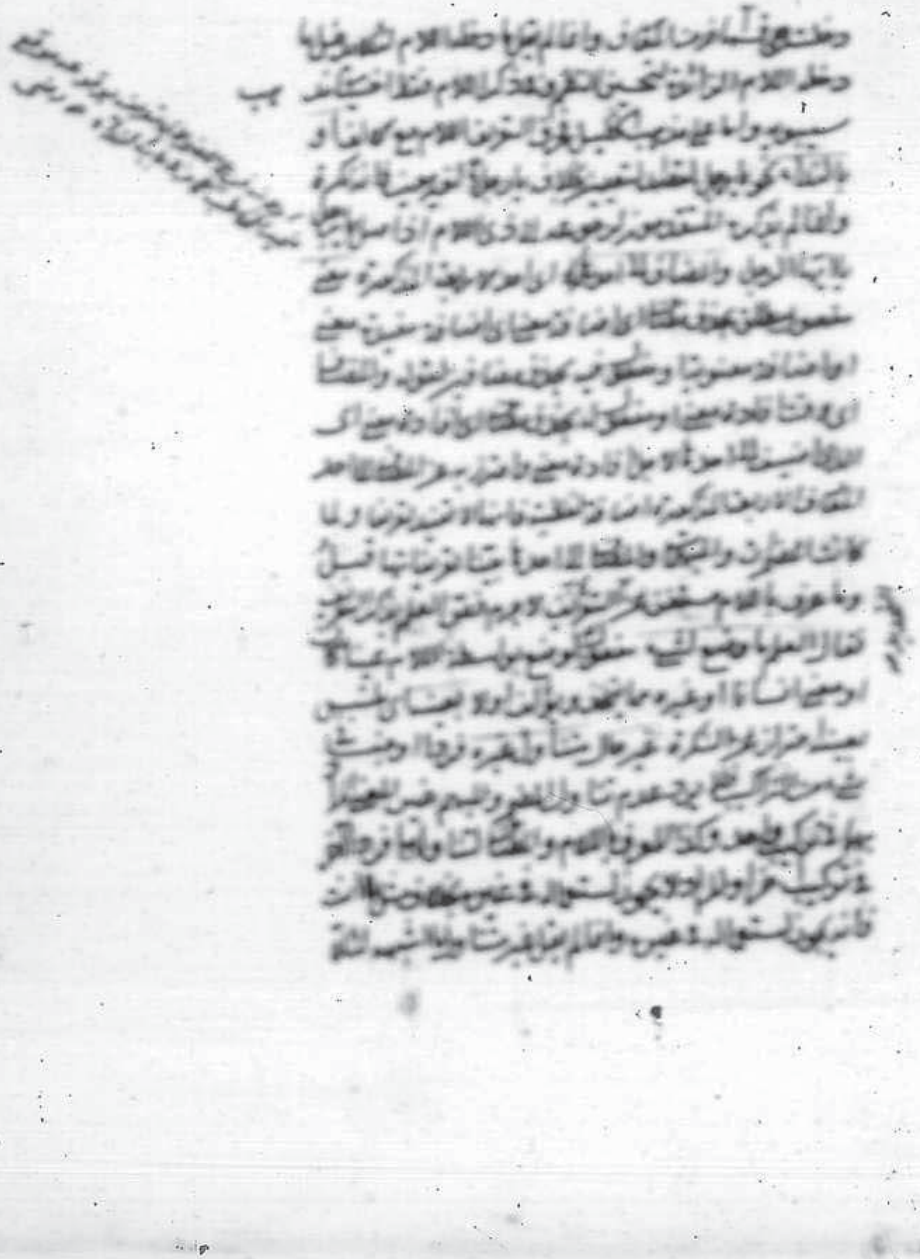

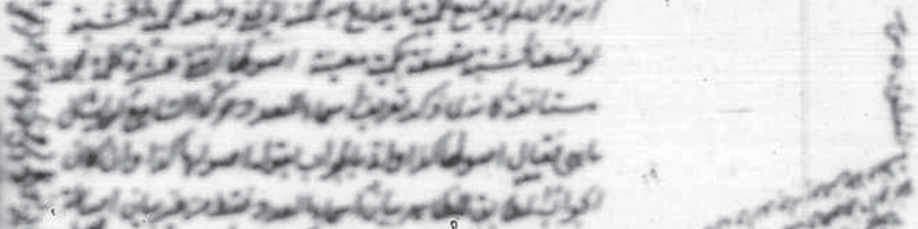

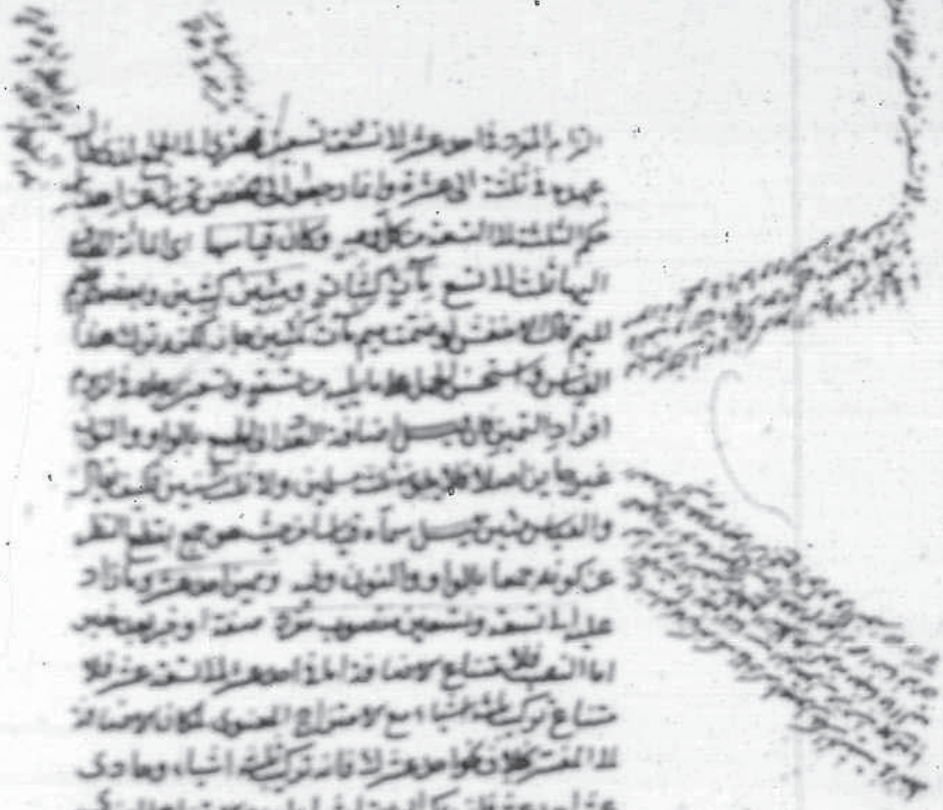

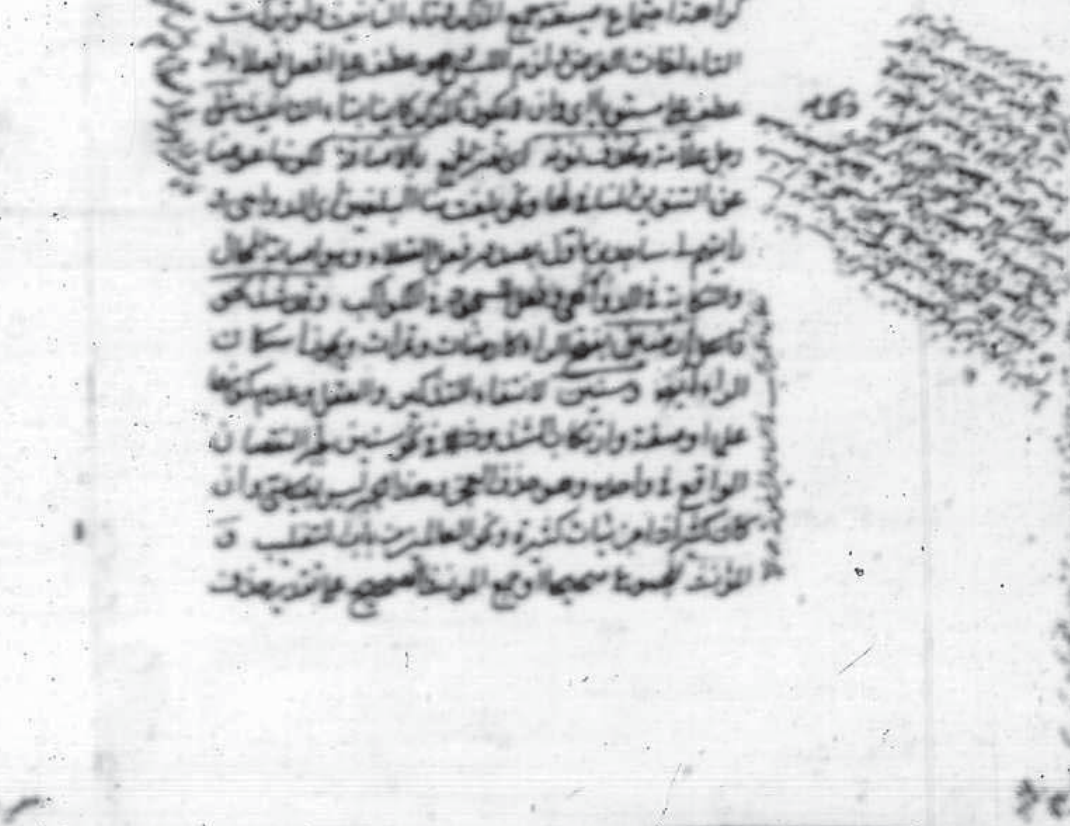

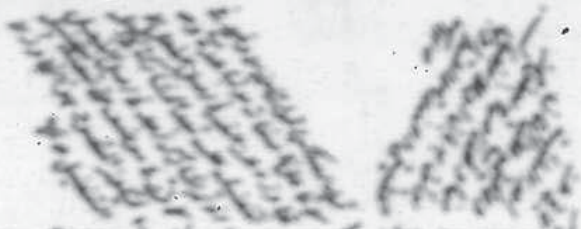

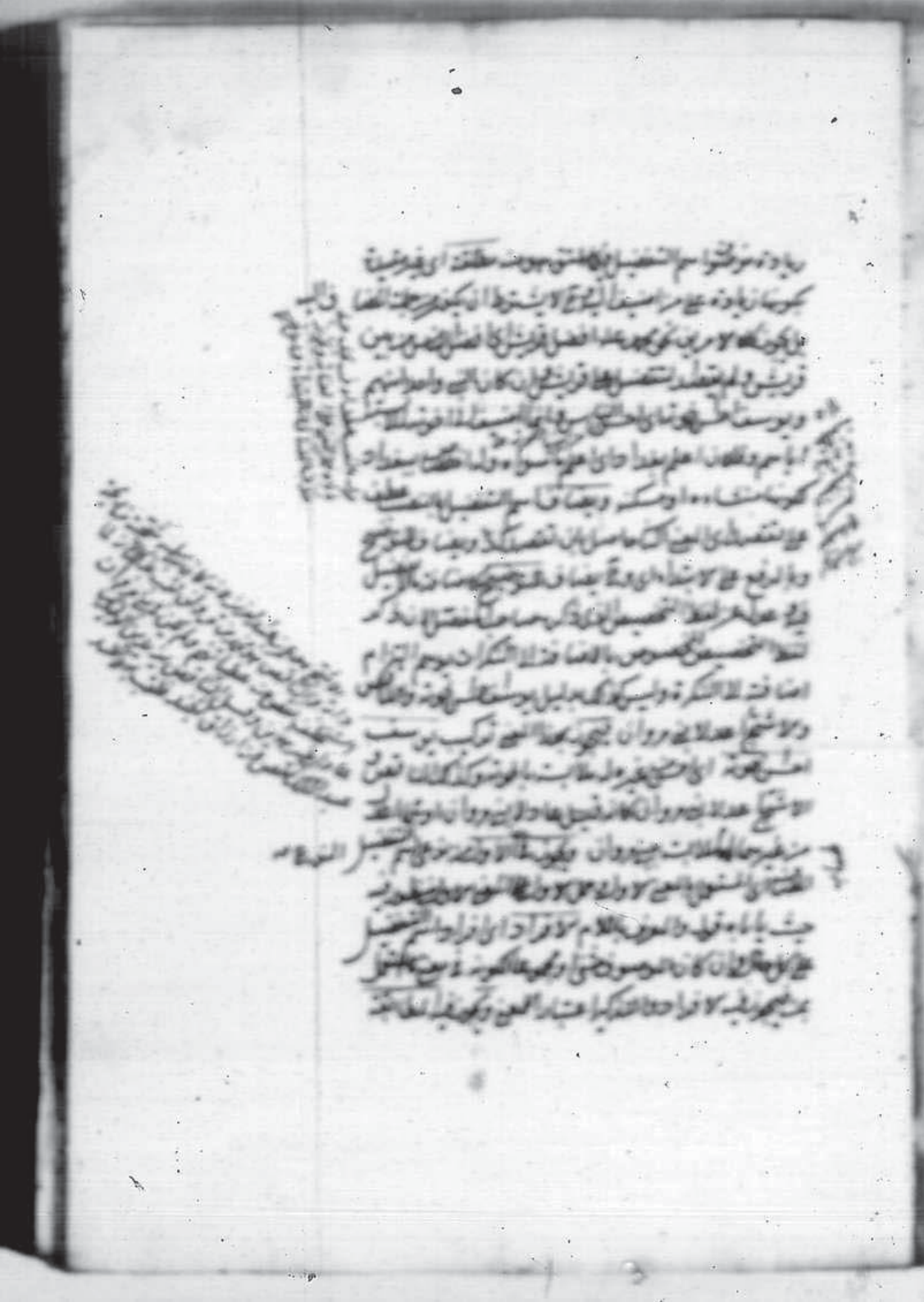

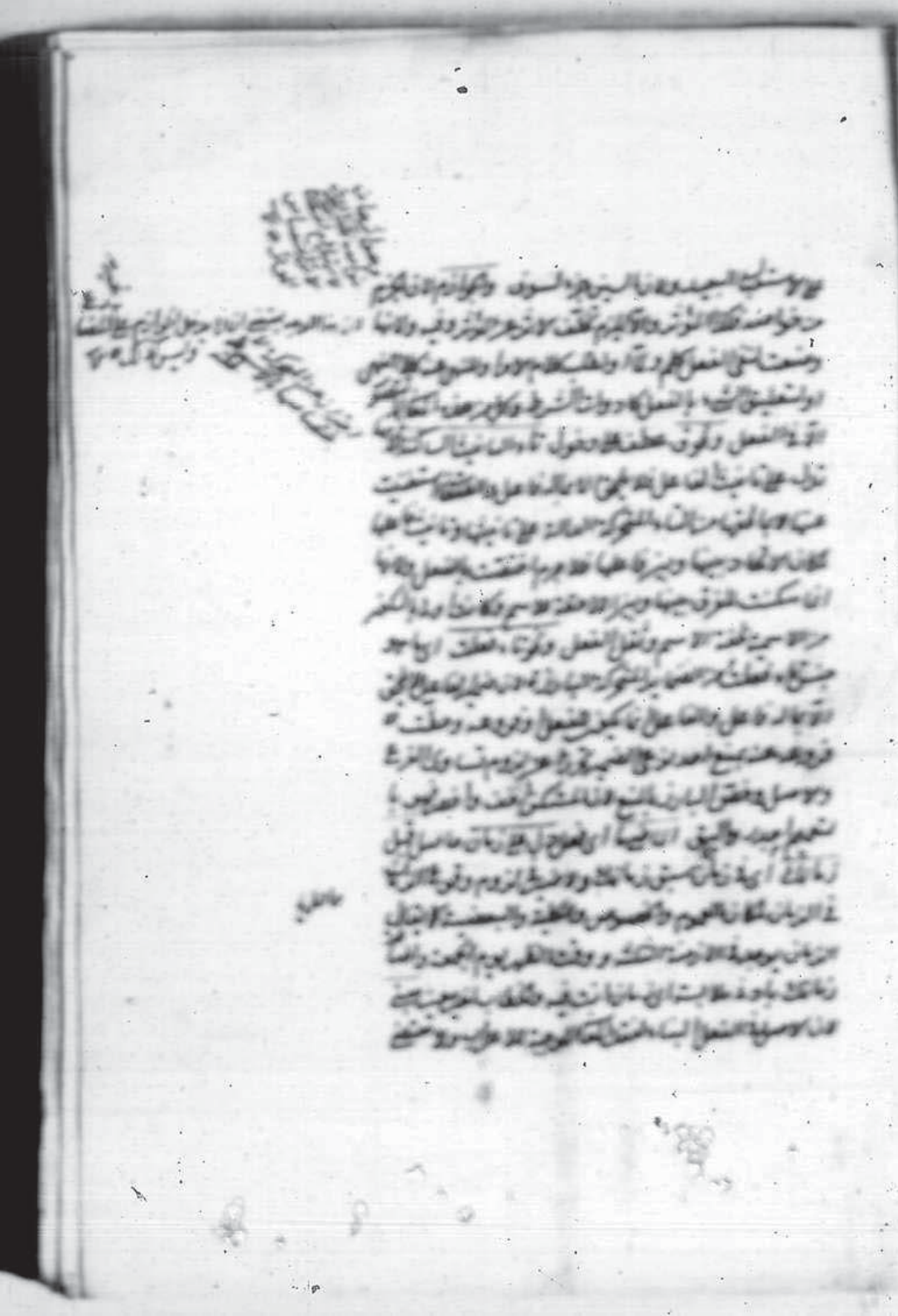

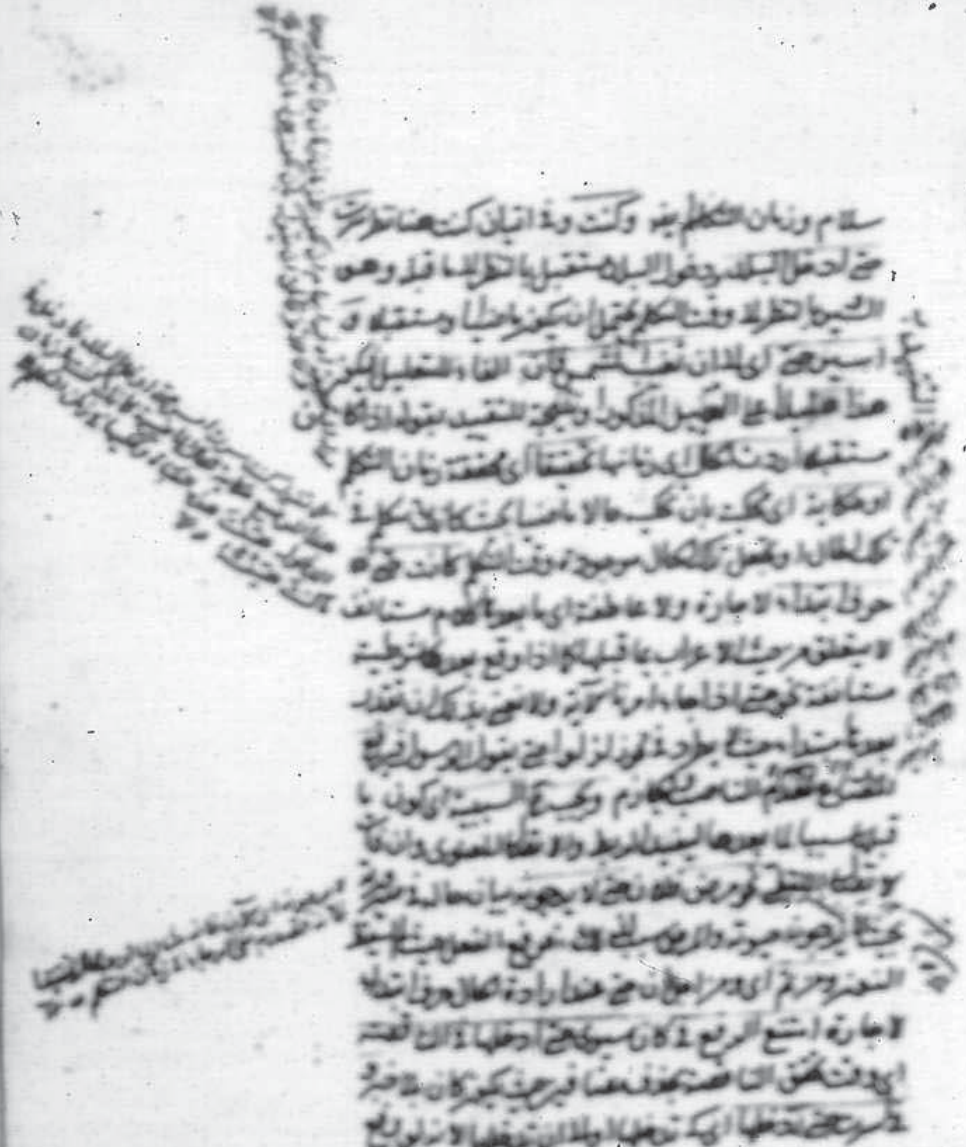

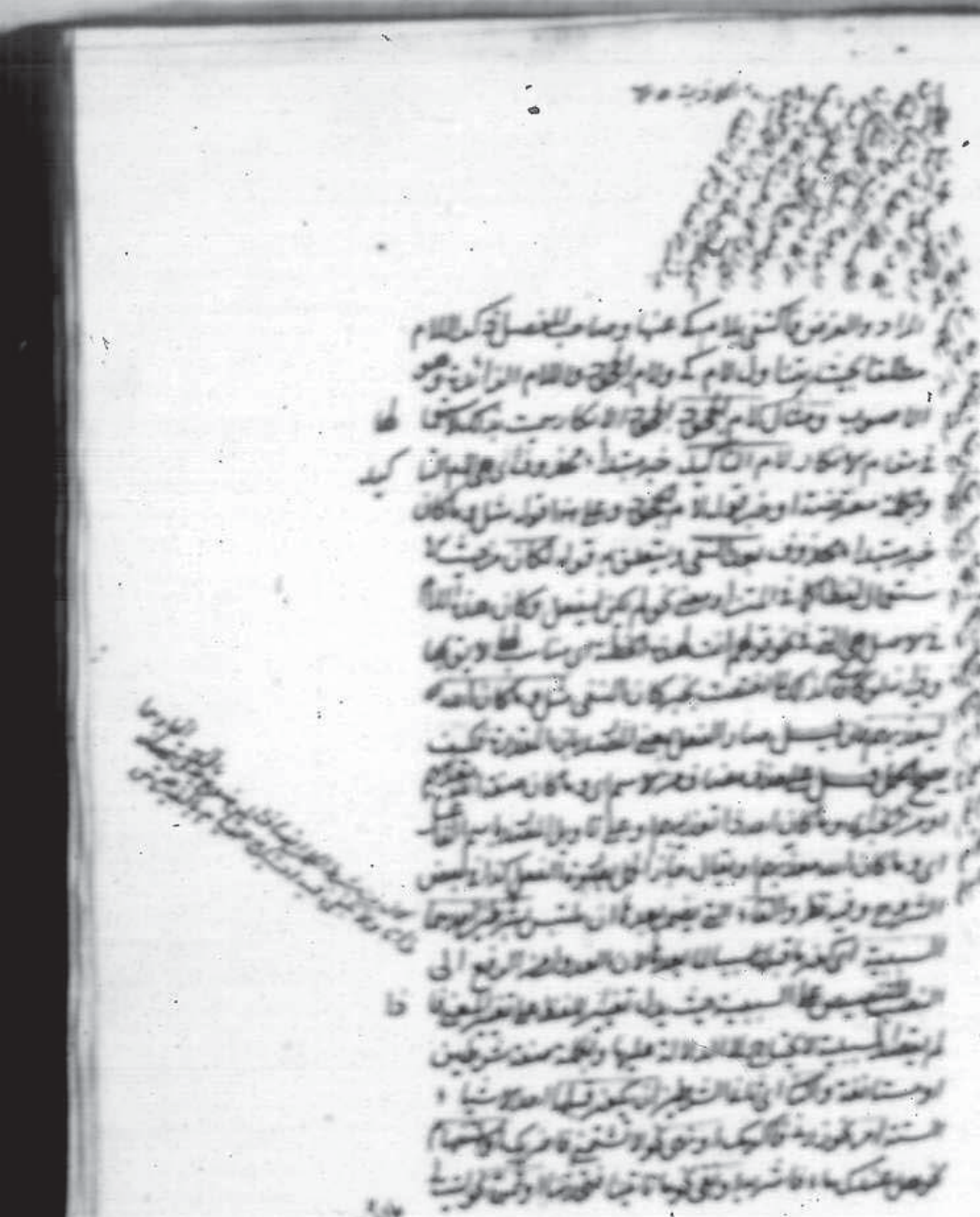

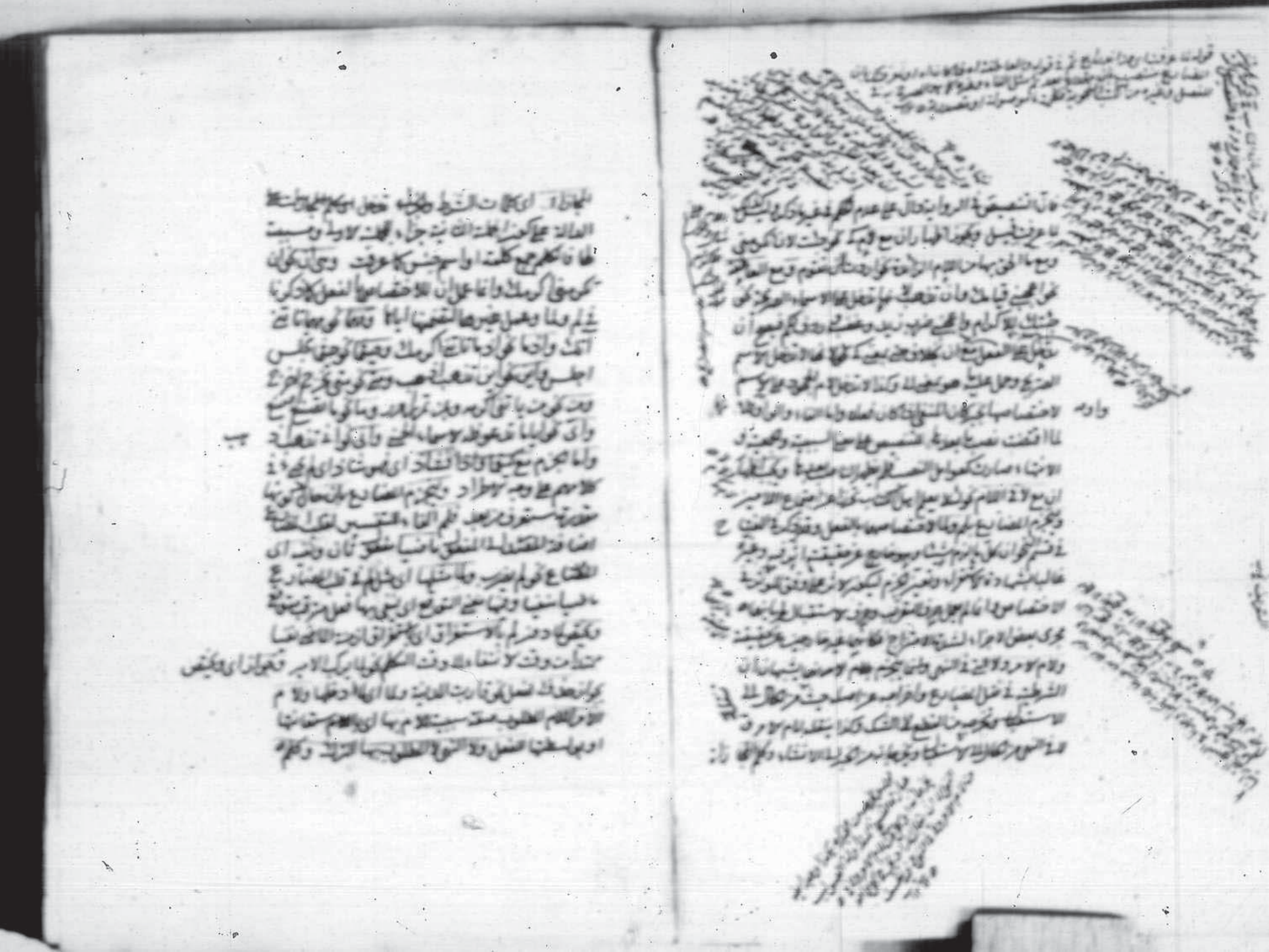

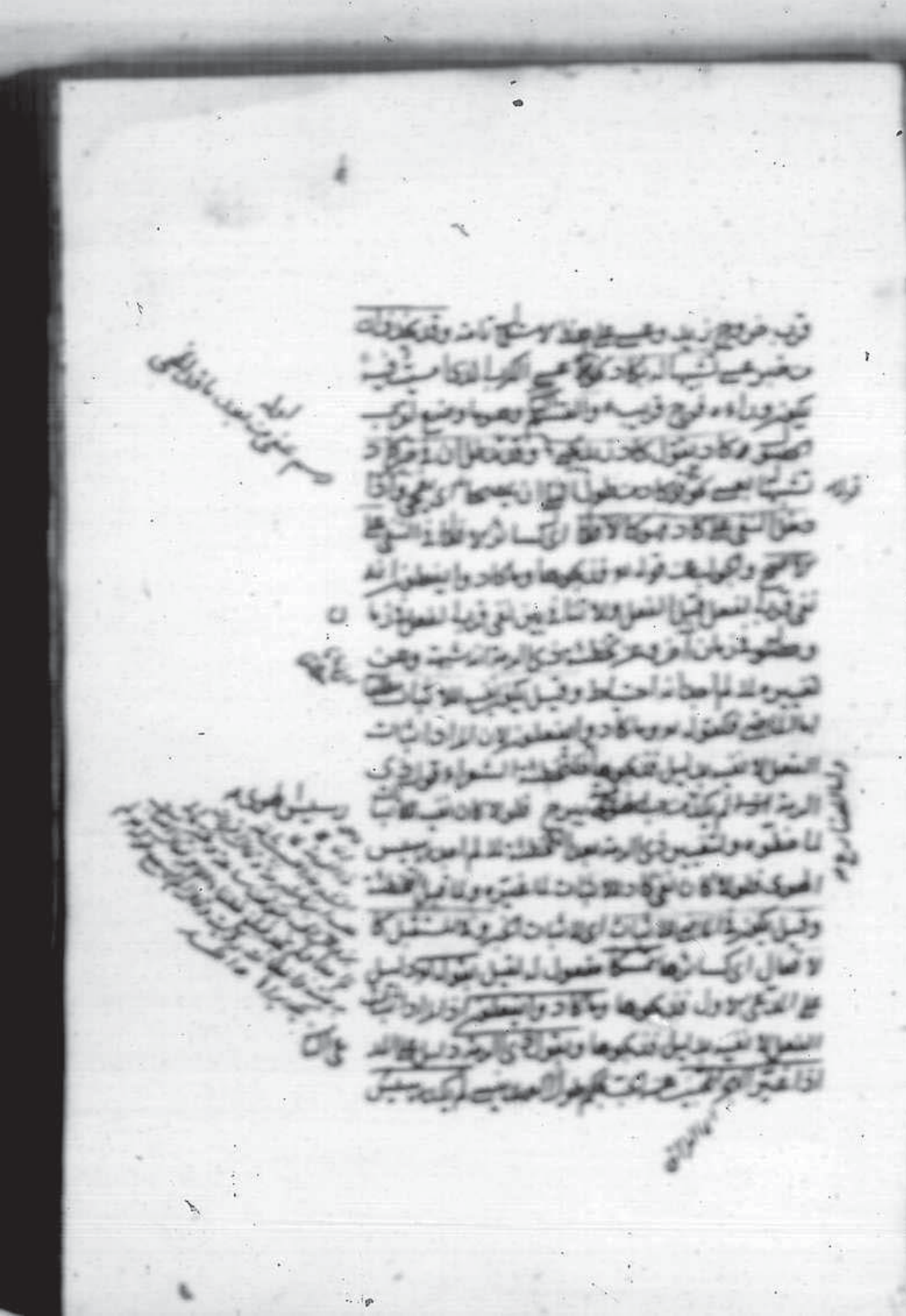

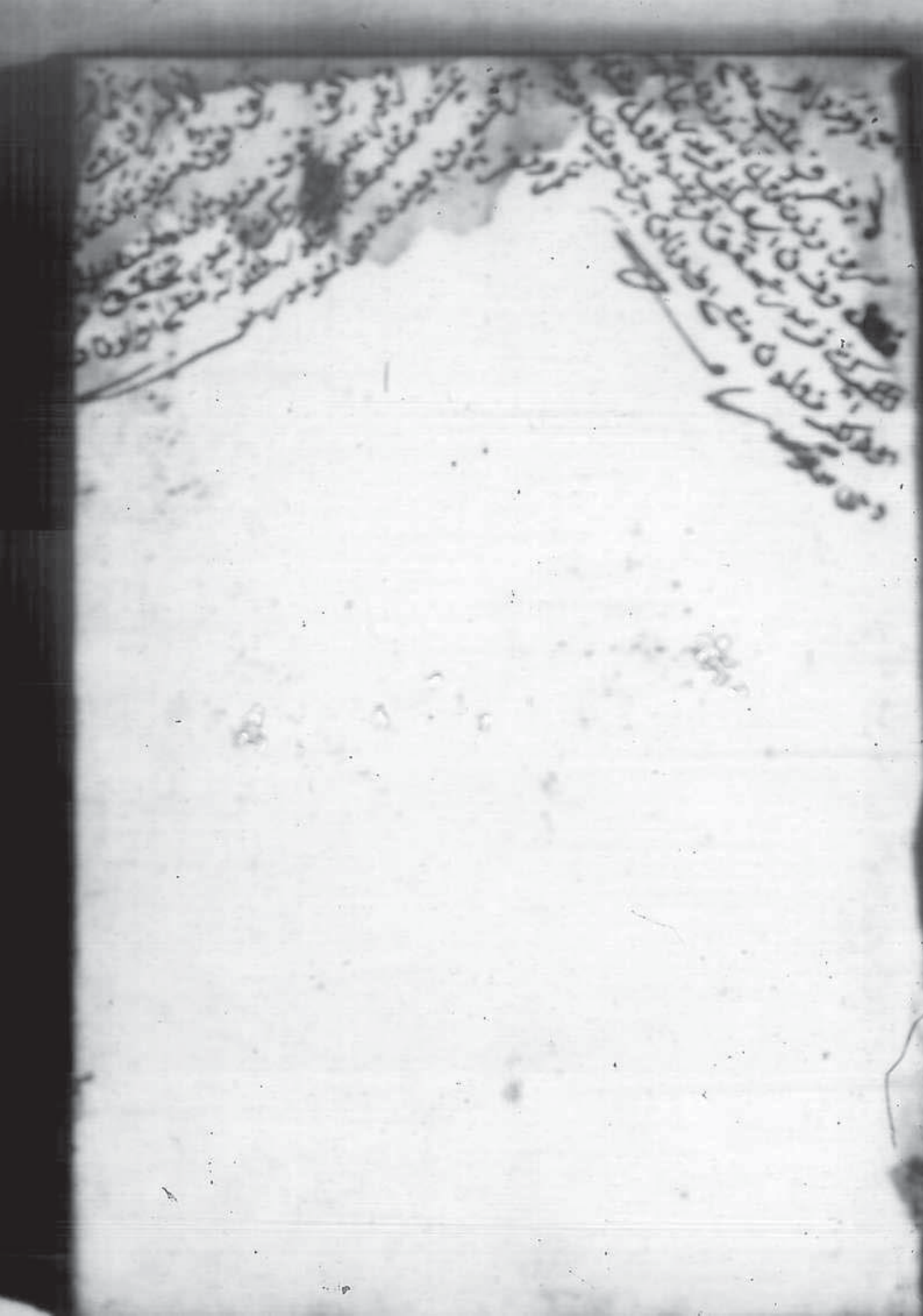

كل لفظة دالة على معنى

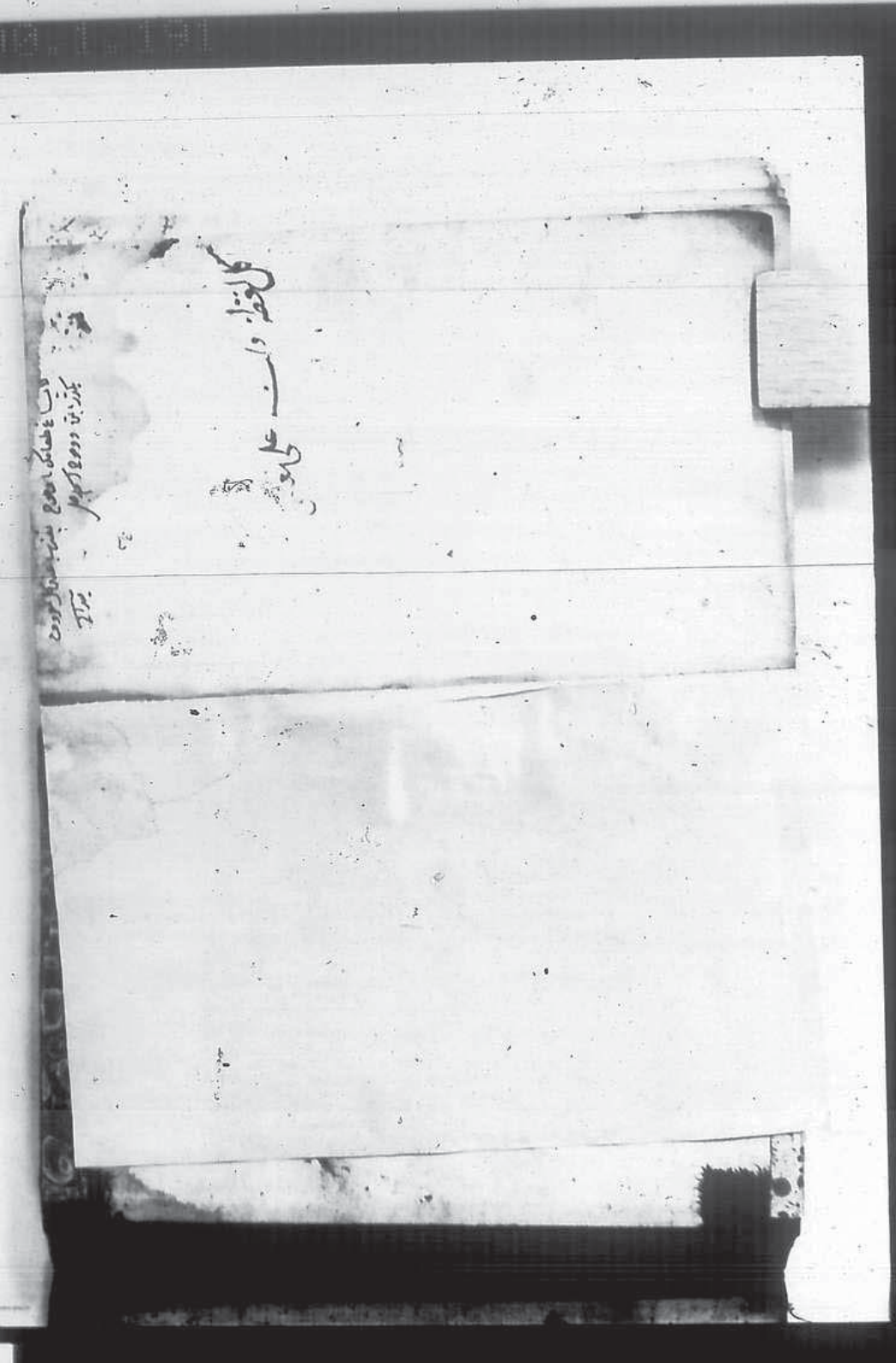

GAZI HUSREV-BEGOVA BIBLIOTEKA
THE GAZI HUSREV-BEY LIBRARY

MIKROFILMSKA LABORATORIJA
THE MICROFILM LABORATORY

Film Br. :
Film No.: 22 - VI

Sadržaj :
Contents: R=1191 R-1767 R=2411
R=4683 R-3030 R-3021
R-2299 R-5296 R-1638
R-2620 R-2700.

Datum:
Date: 31. 10. 2000

Snimio :
Pictured by : Vejzičević Novi